جامعة
بنغازي الحديثة

# مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

مجلة علمية الكترونية محكمة

العـــدد الثاني عشر
لسنة 2020

حقوق الطبع محفوظة

Journal of Benghazi Modern University of Sciences and Humanities

# شروط كتابة البحث العلمي في مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

**1-** الملخص باللغة العربية وباللغة الانجليزية (150 كلمة).
**2-** المقدمة، وتشمل التالي:
- ❖ نبذة عن موضوع الدراسة (مدخل).
- ❖ مشكلة الدراسة.
- ❖ أهمية الدراسة.
- ❖ أهداف الدراسة.
- ❖ المنهج العلمي المتبع في الدراسة.

**3-** الخاتمة. (أهم نتائج البحث - التوصيات).
**4-** قائمة المصادر والمراجع.
**5-** عدد صفحات البحث لا تزيد عن (25) صفحة متضمنة الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

## القواعد العامة لقبول النشر

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانجليزية؛ والتي تتوافر فيها الشروط الآتية:

- أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية (النتائج) والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
- ألا يكون البحث قد سبق نشرة أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى أو مستل من رسالة أو اطروحة علمية.
- أن يكون البحث مراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال - إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Arial 'Body') للغة العربية. وحجم الخط (12) بخط ( Times New Roman) للغة الإنجليزية.
- أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية.
- أن يكون البحث ملتزما بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) وتثبيت هوامش البحث في نفس الصفحة والمصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو الآتي:
- أن تُثبت المراجع بذكر اسم المؤلف، ثم يوضع تاريخ نشرة بين حاصرتين، ويلي ذلك عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الجزء، ورقم الصفحة.
- عند استخدام الدوريات (المجلات، المؤتمرات العلمية، الندوات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الصفحة.

2. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (150 كلمة) بحيث يتضمن مشكلة الدراسة، والهدف الرئيسي للدراسة، ومنهجية الدراسة، ونتائج الدراسة. ووضع الكلمات الرئيسية في نهاية الملخص (خمس كلمات).

3. تحتفظ مجلة جامعة بنغازي الحديثة بحقها في أسلوب إخراج البحث النهائي عند النشر.

# إجراءات النشر

ترسل جميع المواد عبر البريد الالكتروني الخاص بالمجلة جامعة بنغازي الحديثة وهو كالتالي:

- ✓ يرسل البحث الكترونياً ( Word + Pdf ) إلى عنوان المجلة info.jmbush@bmu.edu.ly او نسخة على CD بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبة العلمي، ومكان عملة، ومجاله.
- ✓ يرفق مع البحث نموذج تقديم ورقة بحثية للنشر (موجود على موقع المجلة) وكذلك ارفاق موجز للسيرة الذاتية للباحث إلكترونياً.
- ✓ لا يقبل استلام الورقة العلمية الا بشروط وفورمات مجلة جامعة بنغازي الحديثة.
- ✓ في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضة على مُحكِّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
- ✓ يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال شهرين من تاريخ الاستلام للبحث، وبموعد النشر، ورقم العدد الذي سينشر فيه البحث.
- ✓ في حالة ورود ملاحظات من المحكِّمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها عشرة أيام.
- ✓ الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين.
- ✓ الأفكار الواردة فيما ينشر من دراسات وبحوث وعروض تعبر عن أراء أصحابها.
- ✓ لا يجوز نشر إي من المواد المنشورة في المجلة مرة أخرى.
- ✓ يدفع الراغب في نشر بحثه مبلغ قدره (400 د.ل) دينار ليبي إذا كان الباحث من داخل ليبيا، و (200 $) دولار أمريكي إذا كان الباحث من خارج ليبيا. علماً بأن حسابنا القابل للتحويل هو: **(بنغازي – ليبيا - مصرف التجارة والتنمية، الفرع الرئيسي - بنغازي، رقم 001-225540-0011. الاسم (صلاح الأمين عبدالله محمد)**.
- ✓ جميع المواد المنشورة في المجلة تخضع لقانون حقوق الملكية الفكرية للمجلة.

info.jmbush@bmu.edu.ly

00218913262838

د. صلاح الأمين عبدالله
رئيس تحرير مجلة جامعة بنغازي الحديثة
Dr.salahshalufi@bmu.edu.ly

# تصور مقترح لتحقيق متطلبات الميزة التنافسية بالجامعات الليبية في ضوء معايير التصنيفات المحلية والدولية

*** د. سلامة صالح مجيد العريبي، ** أ. نصر إدريس عبدالكريم سرير**

( * أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد - جامعة اجدابيا. ** محاضر بكلية التربية - جامعة سرت – ليبيا )

**- المقدمة:**

شهد العقد الأخير من القرن الماضي انتقال التنافس الذي تشهده الأسواق العالمية بين المؤسسات الصناعية التي تعتمد على جودة المنتج والثقة في العلامة التجارية ، وعنصر التطوير الذي يتحقق من خلال الابتكار والإبداع إلى المؤسسات الخدمية ، ومنها مؤسسات التعليم العالي الذي هو تنافس من نوع جديد محوره الإبداع والتطوير كوسيلة للارتقاء بالأداء الكلي والنوعي لهذه المؤسسات، لأن الاهتمام بالتعليم العالي بات الرهان الاستراتيجي للحكومات والمؤسسات والأفراد نظراً لأهميته في رسم المسارات المستقبلية للدول والمجتمعات ، وأن الثورة التكنولوجية التي تشهدها الألفية الجديدة القائمة على التدفق العلمي والمعرفي يمثل تحدياً للعقل البشري، مما يجعل المجتمعات تتنافس في الارتقاء بالمستوى النوعي لنظمها التعليمية مما يؤدي إلى تحسين العملية التربوية والتعليمية في الجامعات وبالتالي إمكانية تحقيق الميزة التنافسية من خلال الاعتماد على تطوير نوعية الخريجين في المؤسسات التعليمية (محمد علي، 2014 : 419)

وقد أدى هذا التحول إلى بروز قوى مؤثرة تعيد تشكيل منظومة التعليم الجامعي وأدوارها وتستدعى تغيراً أساسياً في الاستراتيجيات وتتمثل أهم هذه القوى في العولمة ، والتدفق الهائل في البيانات والمعلومات والدرجة العالية من التعقيد والتكنولوجيا الجديدة ، وزيادة حدة المنافسة، والتغير في الهياكل التنظيمية والإدارية ، وتنعكس هذه القوى على مؤسسات التعليم مما يحتم عليها ضرورة أن تكون سريعة التكيف والاستجابة وأخذ زمام المبادرة حتى تستطيع أن تحافظ على استمراريتها، وقد واكب ذلك ظهور العديد من المفاهيم التي تسعى لتطوير وتحسين الأداء الإداري والأكاديمي ومن أبرزها مفهوم التنافسية .

ويمكن تعريف التنافسية في التعليم الجامعي على أنها: "قدرة الجامعة على تقديم خدمة تعليمية وبحثية عالية الجودة مما ينعكس إيجاباً على مستوى خريجيها وأعضاء هيئة التدريس فيها، الأمر الذي يكسبهم قدرات ومزايا تنافسية في سوق العمل بمستوياته المختلفة وفي الوقت نفسه يعكس ثقة المجتمع فيها ومن ثم التعاون معها وزيادة إقبال الطلبة على الالتحاق بها" (إبراهيم، 2009 : 15)

لقد أصبح التوجه الدولي لترتيب المؤسسات بمختلف أنواعها في ضوء مكانتها التنافسية أمراً لا مفر منه فتقرير التنافسية الدولية الذي يصدر كل عام عن منتدى الاقتصاد العالمي، يصنف الدول وفقاً لمكانتها التنافسية في المجال الاقتصادي بشكل مباشر، لكن هذا المجال لا ينفصل عن عدد من المجالات الحيوية الأخرى داخل أية دولة على مستوى العالم، ويحظى التعليم بشكل عام بمكانة خاصة في هذا التقرير ليحدد المكانة التنافسية للدولة، فضلاً عن الاهتمام بالعلاقة بين التعليم العالي والتدريب بعد التخرج من الجامعة، كأحد البنود التي تحدد المكانة التنافسية العالمية للدولة، ويؤكد تقرير التنافسية العالمية أن جودة التعليم العالي تعد واحدة من اثنتي عشرة ركيزة تقاس بها تنافسية الدول، ولذا فجودة التعليم العالي والتدريب أمر حاسم

للاقتصاديات التي ترغب في التقدم والحصول على مكانة بين الاقتصاديات الكبرى (جابر، خيرت، 2017 : 3 )

إن كثيراً من المفاهيم التي كانت الجامعات في معظم دول العالم تنأى بنفسها عن التعامل معها، مثل مفاهيم السوق والعملاء والتنافسية أصبحت قضايا ذات أهمية وضرورة للجامعات، وأصبح البحث عن فهم وتأصيل متعمق لمصطلح التنافسية بين الجامعات ومتطلبات تحقيقها عملاً أصيلاً وليس ثانوياً أو اختيارياً أمامها، وفى ظل تداعيات العولمة وتدويل التعليم واقتصاد المعرفة أصبحت الجامعات بحاجة إلى أن تكون أكثر تطوراً وتنافسيةً في سوق التعليم المحلى والإقليمي والعالمي، إذ أصبحت الجامعات أمام تحدٍ جديد يطالبها بالعمل الدؤوب من أجل تحسين نوعية أنشطتها الأكاديمية بالمقارنة مع أقرانها في حلبة التنافس بين الجامعات وخاصة بعد ظهور تصنيفات الجامعات العالمية التي فرضت على كل جامعة العمل على صياغة استراتيجيات تنافسية لبناء واستدامة ميزة تنافسية فى قطاع التعليم العالي إذ فرض ظهور التصنيفات العالمية للجامعات التفكير فيما يمكن عمله إزاء هذه التصنيفات وكيفية الاستفادة من المقارنة الدولية بين الجامعات للنهوض بالجامعة الوصول بها إلى مكانة متقدمة بين الجامعات الإقليمية والدولية (الصالح، 2012 : 297) .

**ـ مشكلة الدراسة**:

تواجه مؤسسات التعليم العالي خلال الألفية الثالثة تحديات جديدة وغير مسبوقة فرضتها مجموعة من المعطيات التي أفرزتها البيئة الداخلية والخارجية لها، مما استدعاء تغيير في طبيعة هذه المؤسسات ورسالتها وأهدافها ومجال دورها وتأثيرها، أن السياق الجديد من التحولات العالمية واقتصاد المعرفة أكد على أهمية توفير ميزات تنافسية بين الجامعات لتكون الأفضل، بما يسمح لها بجذب أفضل العناصر البشرية من أعضاء هيئة تدريس وإداريين وطلاب ومواجهة زيادة الضغوط الاقتصادية، والاجتماعية والمعرفية المختلفة ، لتحسين كوادرها، وزيادة كفاءتها وفعاليتها، لتبدأ حالة من التنافس بين الجامعات لإحداث تغييرات استراتيجية في بنائها المادي والمعرفي حتى تتمكن من تحقيق ميزة تنافسية والدخول في سباق التنافس مع الجامعات الأخرى، بل والحصول على مكانة على خارطة التعليم العالي الإقليمي والدولي .

والمتتبع لواقع الجامعات الليبية يلاحظ أنها تعاني من ضعف قدرتها التنافسية على المستويين المحلي والعالمي حيث أظهرت التقارير الدولية لتقييم الجامعات، على مستوى العالم، غياب الجامعات الليبية من قوائم التصنيف العالمية والإقليمية ، حيث غابت ليبيا للعام الرابع على التوالي عن تقرير مؤشر التنافسية العالمي للعام 2020م حيث أشار التقرير أن سبب استبعاد ليبيا من هذا التقرير يعود إلى الأوضاع الراهنة حيث منعت الظروف التي تعيشها ليبيا اليوم القائمين على التقرير من دراسة الأوضاع الاقتصادية ومؤشرات التنافسية بشكل مهني ومحايد.

ويُعد تقرير التنافسية العالمية الذي يصدر هذا التقرير عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) في جنيف، و هي مؤسسة سويسرية غير ربحية ، بمثابة تقييمٍ سنوي للعوامل التي تقود إلى الإنتاجية والازدهار في 138 دولة حول العالم، وكانت ليبيا جاءت في المركز 126 عالمياً في تقرير للمؤشر عام 2015/2014م، ويحظى التعليم بشكل عام بمكانة خاصة في هذا التقرير ليحدد المكانة التنافسية للدولة ، فضلاً عن الاهتمام بالعلاقة بين التعليم العالي والتدريب بعد التخرج من الجامعة، كأحد البنود التي تحدد المكانة التنافسية العالمية للدولة.

وطبقًا لتصنيف جامعة جياوتونج شنغهاي الصينية (Shanghai Jiao university Tong ) التي تقوم بعمل ترتيب لأفضل خمسمائة جامعة على مستوى العالم لم تظهر أية من الجامعات الليبية في هذا التصنيف منذ تأسيسه عام 2003م، أما بالنسبة لتصنيف مجلة التايمز البريطانية للجامعات الذي يصدر عن مجلة التايمز (Times Higher Education Supplement) سنوياً بالتعاون مع Quacquarellai Symonds (QS)

فمنذ ظهور هذا التصنيف عام 2004م، لم تظهر أي من الجامعات الليبية بهذا التصنيف ، مما يؤكد ضعف القدرة التنافسية العالمية للجامعات الليبية بشكل عام .

ووفقاً لتصنيف ويبومتركس العالمي للجامعات (Webometrics) الذي يقوم بترتيب الجامعات بناء علي قياس أدائها من خلال مدى تواجدها على شبكة الإنترنت ومحتوى موقعها الإلكتروني، ويُعد تقييم "ويبوميتركس" أشهر تقييم عالميّ للجامعات، ويصدر عن المجلس العالي للبحث العالمي بإسبانيا ويضم حوالي 20 ألف جامعة حول العالم، وقد جاءت الجامعات الليبية خلال تقرير 2020م في مواقع متأخرة حيث احتلت جامعة بنغازي المركز الأول في ليبيا والمركز 4040 في التصنيف العالمي، وفي المركز الثاني على مستوى جامعات ليبيا جاءت جامعة طرابلس ومركزها 4403 عالميًا، ثم جامعة مصراتة في المركز الثالث 4685 عالميًا، ورابعاً الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية 5148 عالمياً، أما في المركز الخامس فجاءت جامعة سبها وترتيبها عالمياً 5334 وسادساً جامعة عمر المختار التي احتلت الترتيب 6943 عالميًا وسابعاً في الترتيب المحلي جاءت جامعة سرت التي كانت في الترتيب 10899 عالمياً.

وذلك بالإضافة إلى أنه لا توجد جامعة ليبية معتمدة حتى الآن ، وهناك فقط عدد من الجامعات حصلت بعض كلياتها علي الاعتماد ، حيث وصل عدد الكليات المعتمدة إلى (9) كليات فقط من إجمالي (280) كلية في 24 جامعة ليبية (تقرير المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية 2020) مما يشير أيضا إلى وجود جوانب قصور في أداء الجامعات على المستوى المحلي، ومما سبق يتبين أن الجامعات الليبية تعاني من ضعف قدرتها التنافسية على المستويين المحلي والعالمي وهذا الضعف والقصور قد يعود إلى عدد من القضايا والمشكلات التي تعيق الجامعات الليبية عن القيام بأدوارها وتفقدها أي ميزة تنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ولعل أبرز هذه القضايا ما أنتهى إليه المؤتمر الذي نظمه المركز المغاربي للأبحاث في تونس تحت شعار (الجامعات الليبية :التحديات والآفاق) بتاريخ 14-15 أبريل 2017م والتي أهمها غياب الفلسفة والأهداف الواضحة لنظام التعليم الجامعي، والتوسع غير المدروس في أنشاء الجامعات وتدخل القبلية والجهوية في ظل غياب القانون، وتزايد أعداد الطلاب المنتسبين للكليات بدرجات تفوق الإمكانات الاستيعابية بأضعاف إلى جانب قلة المباني التعليمية والإدارية وعدم مطابقتها للمعايير المطلوبة، بالإضافة لضعف بعض عناصر الهيئة التدريسية والعناصر المساعدة من حيث الكفاءة والأداء، كما تتمثل إحدى الصعوبات الكبرى في وجود وزارتين للتعليم إحداهما في المنطقة الشرقية والأخرى في المنطقة الغربية، مما سبب صعوبات كبيرة على أكثر من صعيد، وخاصة تمويل التعليم العالي، زيادة على عدم استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في الجامعات .

وبناء على ما تقدم تظهر الحاجة ملحة إلى تبني تصور من خلال مراجعة معايير التصنيفات المحلية والدولية ومؤشراتها ، والتعاطي معها بما يسهم في الوصول لتصور مقترح لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات الليبية مما يتيح لها الانتقال إلى الإطار الإقليمي والدولي ويدعم من مكانة التعليم العالي الليبي للحصول على مكانة بين جامعات المنطقة والعالم، لذا فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما الأسس الفكرية لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات؟ من حيث مفهومها، وأهميتها، أشكالها، أسس بنائها ومعاييرها محلياً وعالمياً؟

2- ما هي أهم معايير ومؤشرات التصنيفات المحلية والعالمية للجامعات؟

3- ما الواقع الحالي لتوافر متطلبات تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات الليبية؟

4- ما التصور المقترح لتحقيق متطلبات الميزة التنافسية بالجامعات الليبية في ضوء معايير التصنيفات المحلية والدولية للجامعات؟

**- أهمية الدراسة:**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال النقاط التالية:

1- أنها تناولت موضوع الميزة التنافسية بالجامعات والذي يعد أحد الاتجاهات الحديثة في مجال الإدارة وأحد أهم اتجاهات بناء الاستراتيجيات التطويرية بالجامعات .

2- تسليط الضوء على أهم معايير ومؤشرات التصنيفات المحلية والدولية للجامعات ، والتأكيد على أن هذه التصنيفات أصبحت محوراً أساسياً في بناء القدرة التنافسية ، وأن تنافسية الجامعة أصبحت جزء لا يتجزأ من تنافسية الدولة.

3- تأتي أهمية هذه الدراسة من محدودية الدراسات المحلية التي تناولت موضوع الميزة التنافسية بالجامعات الليبية مما قد يجعل من توصياتها ونتائجها منطلقاً للقيام بدراسات أخرى في هذا المجال.

**- أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتحقيق متطلبات الميزة التنافسية بالجامعات الليبية ، وذلك من خلال الآتي :

1- التعرف على مفهوم التنافسية بين الجامعات و أهم أشكاله وأهم عوامل تزايد حدة التنافسية بين الجامعات و أسس بنائها ومعاييرها محليا وعالميا.

2- التعرف على أهم معايير ومؤشرات التصنيفات المحلية والدولية للجامعات.

3- التعرف على الواقع الحالي لتوافر متطلبات تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات الليبية.

4- تقديم تصور مقترح لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات الليبية في ضوء معايير التصنيفات المحلية والدولية للجامعات.

**- تعريف المفاهيم والمصطلحات:**

**- الميزة التنافسية**: عرفها (Porter, 1995) بأنها الطرق الجديدة التي تكتشفها المؤسسة والتي تكون أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، بحيث يكون بمقدورها تجسيد هذه الاكتشاف ميدانياً، أي بمعنى آخر إحداث عملية أبداع في المؤسسة بمفهوم أوسع معتمداً على تحليل الصناعة وتحليل القيمة في القطاع الصناعي (شلبي، 2018 : 33)

كما عرفها ( Fahey 1989) أي شيء يميز المنظمة أو منتجاتها تمييزاً إيجابياً عن منافسيها وذلك في نظر زبائنها النهائيين ( بن غلبون ،2013 : 49).

وتعرف الميزة التنافسية أيضا بأنها: قدرة المؤسسة على صياغة الاستراتيجيات وتطبيقها، تلك الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمؤسسات الأخرى، والعاملة في نفس النشاط وهي استراتيجيات تتحقق من خلال الاستغلال الأفضل للإمكانات، والموارد الفنية، والمادية، والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات والكفاءات والمعرفة، وغيرها التي تتمتع بها المؤسسة، والتي تمكنها من تصميم، استراتيجيتها التنافسية وتطبيقها (عامر، 2016 : 36)

**- الميزة التنافسية فى الجامعة**: على أنها "قدرة الجامعة على تقديم خدماتها التعليمية والبحثية والمجتمعية على مستوى عال من الجودة مما يكسب خريجيها وأعضاء التدريس بها مزايا تنافسية في سوق العمل مما يعكس تقدمها في التحاق الطلاب بها والوصول إلى مستوى يمكنها لأن تكون جامعة من الطراز العالمي" (شلبي، 2018 : 8)

- **الجامعات ذات القدرة التنافسية** بأنها " تلك الجامعات التي استطاعت الحفاظ على استمرارية تحسين جودتها التعليمية عبر الزمن، أو زيادة الطلب عليها، الأمر الذى يؤدى إلى ارتفاع قيم التنافسية ومؤشراتها لهذه الجامعات، وبالتالي حصولها على مراكز متقدمة في الترتيب العالمي للجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية (النجدي، العوضي، 2013 : 605).

- **ويُقصَد بالميزة التنافسية في هذه الدراسة:** قدرة الجامعة على تحسين جودتها التعليمية باستمرار، وزيادة الطلب عليها، مما يؤدي إلى ارتفاع قيم مؤشرات التنافسية لهذه الجامعة، وبالتالي حصولها على مراكز متقدمة في الترتيب العالمي للجامعات.

- **التصنيف الأكاديمي**: هو المقارنة بين أداء الجامعات من خلال معايير معينة تضعها جهة التصنيف ولمعرفة قيمة أي تصنيف لابد من معرفة المعايير التي استند عليها، من ناحية أخرى كل ما علينا عمله للحصول على تصنيف أعلى هو التركيز على تحسين تلك المعايير وسنحصل على تصنيف أعلى حتى لو أهملنا كل ماعدا تلك المعايير.

- **أما الاعتماد الأكاديمي**: فهو عملية أكثر شمولية من التصنيف ولا يتضمن مقارنة بين الجامعات وإنما هو وضع أدنى حد كمتطلبات لمخرجات العملية الأكاديمية من قبل جهة معتبرة بعدها تتقدم الجامعات لتلك الجهة بطلب للحصول على اعتماد منها فتقوم تلك الجهة بإرسال لجنة للجامعة لتقييم مدى التزامها بمعايير تلك الجهة ويتم منح الاعتماد للجامعة لو رأت اللجنة ذلك الأمر. (مصطفى وآخرون: 2019، 608)

- **الدراسات السابقة:**

**شلبي (2018) "متطلبات تحقيق الميزة التنافسية لجامعة المنصورة في ضوء بعض الخبرات العالمية"** تهدف هذه الدراسة إلى التوصل لتصور مقترح لتحقيق ميزة تنافسية بجامعة المنصورة، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت على أحد أساليب المنهج الوصفي التحليلي وهو أسلوب دراسة الحالة، وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتكونت من محورين رئيسيين وهما متطلبات تحقيق الميزة التنافسية ومحور معوقات تحقيق الميزة التنافسية وقد تكونت في شكلها الكلي من (65) فقرة وقد أخضعت هذه الاستبانة لاختبارات الصدق والثبات تكون المجتمع الكلي للدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنصورة وقد سحبت عينة عشوائية طبقية، ولتحليل النتائج تم الاعتماد على عدد من الوسائل الإحصائية منها التكرار والنسب المئوية اختبار كأي الفا كرونباخ وقد انتهت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن العنصر الاستراتيجي الذي يمنح الجامعات فرصاً كبيرة لتحقيق التفوق على غيرها من الجامعات هو الميزة التنافسية ، حيث إن في البيئة التنافسية تهدف الجامعات إلى خلق حالة التفرد بها قياساً بغيرها من الجامعات كما تهدف إلى التطوير المستمر لتحقيق التميز لمواجهه التحديات والتغيرات الخارجية والداخلية للحفاظ على بقائها واستمرارها فى أعلى مستوياتها بين مؤسسات التعليم العالي.

**دراسة الخوالدة (2018) "قواعد إدارية مقترحة لتفعيل مؤشرات الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي"**

هدفت الدراسة إلى تطوير قواعد إدارية مقترحة لتفعيل مؤشرات الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت على المنهج المسحي التطويري وقد تكون مجتمع الدراسة من الأساتذة الجامعيين في الجامعات الأردنية (البلقاء التطبيقية، والهاشمية، واليرموك) خلال للعام الجامعي 2016/2015م والبالغ عددهم ( 2935 ) أستاذاً جامعياً تم انتقاؤهم بالطريقة العشوائية، كما تم توزيع أداة الدراسة (الاستبانة) المطورة على العينة البالغ عددها ( 320 ) وقد تكونت من (35) فقرة في صورتها النهائية بعد استخراج صدق المحتوى والثبات عن طرق معادلة ألفا كرونباخ، وأظهرت النتائج أن أهمية مؤشرات الميزة التنافسية في

الجامعات الأردنية جاءت بدرجة أهمية مرتفعة وفق تقديرات الأساتذة الجامعيين في الجامعات الأردنية، وجود خمسة مجالات أساسية لمؤشرات الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي، وبناء على نتائج الدراسة تم وضع قواعد إدارية وفق أهمية المؤشرات تكونت من ( 35 ) مؤشراً للميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي موزعة على ( 5 ) مجالات رئيسة.

**دراسة جابر، خيرت (2017) "إدارة الأقطاب كمدخل للقدرة التنافسية للجامعات المصرية (تصور مقترح)"** هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لتصور مقترح لاستخدام إدارة الأقطاب كمدخل للقدرة التنافسية بالجامعات المصرية، وقد تم الاعتماد على استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول لتحقيق أهداف الدراسة من خلال استقراء وتحليل الأدبيات النظرية التي تناولت متغيرات الدارسة وقد انتهت هذه الدراسة إلى تحديد خطوات العمل والتحذيرات المبكرة التي من شأنها أن تساعد الجامعة على الاستفادة من قوة الأقطاب الرئيسة، ووضع الخطط لتحسين العمل بالجامعة، ومتابعة مدى تقدم العمل والسير في المسار الصحيح الذي يمكن الجامعة من تحقيق القدرة التنافسية المحلية والعالمية.

**دراسة محمود (2015)"التصنيفات العالمية للجامعات وإمكانية إفادة الجامعات العربية منها: دراسة تحليلية نقدية"** تحاول هذه الدراسة تحليل أشهر التصنيفات العالمية للجامعات، والتعرف على أوجه النقد الموجهة إلى منهجياتها ومعاييرها ومؤشراتها وأوجه الشبه والاختلاف بينها، وأوضاع الجامعات العربية وفقاً لتلك التصنيفات وقد اعتمدت في تحقيق أهدافها على استخدام المنهج الوصفي لعرض الأدبيات والبحوث السابقة وتحليلها، كما استخدمت التحليل الناقد لبعض قوائم التصنيفات الدولية ومنهجيتها ومؤشراتها، وقد توصلت الدراسة إلى وضع تصور لمدى إفادة الجامعات العربية من تلك التصنيفات، وعرض منطلقات ذلك التصور، وإجراءات تنفيذه التي تضمنت توجهين: الأول هو تبنى تصنيف إقليمي للجامعات العربية، يمكن أن يعتمد على مجموعة من معايير ومؤشرات التصنيفات العالمية، والثاني إجراءات لتحسين أوضاع وترتيب الجامعات العربية في التصنيفات العالمية

**الفقهاء (2012) "تبني استراتيجيات التميز في التعلم والتعليم ودورها في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لمؤسسات التعليم العالي: جامعة النجاح الوطنية حالة دراسية"** هدفت الدراسة إلى البحث في دور تبني استراتيجيات التميز في التعلم والتعليم في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لمؤسسات التعليم العالي. واعتبرت الدراسة أن الميزة التنافسية للمؤسسات التعليمية تنبع من الأثر الذي تحدثه على مستوى الطالب، والموظف، والمؤسسة، استندت الدراسة على فرضية أن تطوير استراتيجيات التميز في التعلم والتعليم، وتنفيذها يعتبر متطلباً سابقاً مهماً حيوياً لتحقيق مؤسسات التعليم العالي الميزة التنافسية المستدامة. واتبعت الدراسة المنهجية الاستطلاعية والوصفية من خلال مراجعة الأدب النظري، واعتماد تجربة جامعة النجاح الوطنية حالة دراسية لكونها صاحبة تجربة فريدة في مجال التميز في التعليم والتعلم. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن هناك ارتباطاً قوياً بين تبني استراتيجيات التميز في التعلم والتعليم وبين تحقيق مؤسسات التعليم العالي الميزة التنافسية المستدامة.

**التعقيب على الدراسات السابقة:**

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين ما يلي:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لمفهوم الميزة التنافسية في الجامعات ومداخلها والتأكيد على ضرورة امتلاك الجامعة لمزايا تنافسية من خلال وظائفها التعليمية والبحثية والمجتمعية إضافة إلى تناولها لمعايير ومؤشرات التصنيفات الدولية.

وتختلف الدراسة الحالية والدراسات السابقة في عدة نقاط مثل: نوع الدراسة وصفية وتطبيقية وتوقيتها الزمني وبعض الموضوعات المطروحة بالدراسة الحالية مثل تناول التصنيف

الليبي للجامعات، كما أنها تهدف إلى تقديم تصور مقترح لمتطلبات تحقيق الميزة التنافسية بجامعات الليبية تحديداً ووفقاً لرؤيتها وأهدافها، غير أن هناك توجهاً إيجابياً إلى ضرورة وجود مزايا تنافسية للجامعة تؤكد تفردها وتضمن استمرارها وبقاءها على المستوين المحلى والعالمي، وقد عبرت الدراسات السابقة عن عدة معايير ومؤشرات محلية ودولية مختلفة يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات، كما بينت إن تحقيق الميزة التنافسية للجامعات يرتبط بوجد عدد من الاشتراطات والظروف، كما تمثلت أوجه الاستفادة في الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في: تحديد وتدعيم وجود المشكلة البحثية، وصياغة الإطار النظري بها، تحديد منهج الدراسة وتحليل وتفسير النتائج.

**- الإطار النظري للدراسة:**

**- مفهوم الميزة التنافسية :**

يشغل مفهوم الميزة التنافسية حيزاً ومكانة هامة في كل من مجالي الإدارة الإستراتيجية واقتصاديات الأعمال وتعود بدايات هذا المفهوم إلى ثمانينيات القرن العشرين، حيث بدأ مفهوم الميزة التنافسية في الانتشار والتوسع خاصة بعد ظهور كتابات (مايكل بورتر) أستاذ الإدارة الإستراتيجية بجامعة هارفارد بخصوص استراتيجية التنافس والميزة التنافسية، فهي تمثل العنصر الإستراتيجي الحرج، الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق أي مؤسسة مهما كان نوعها تفوق مستمر بالمقارنة مع منافسيها، ويعتمد هذا المفهوم على نقطة جوهرية وهي أن العامل الأكثر أهمية والمحدد لنجاح مؤسسة ما، هو الموقف التنافسي لها في البيئة التنافسية التي تعمل فيها (بن غلبون، 2013 : 48) .

وقد تعددت تعريفات التنافسية ومنها أنها "الجهود والإجراءات والابتكارات والضغوط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية و الابتكارية والتطويرية التي تمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر أتساعاً في الأسواق التي تهتم بها" ( السلمي، 2001: 101)

وتعرف الميزة التنافسية كذلك على أنها قدرة المؤسسة في تطبيق عمليات إنتاج غير مطبقة لدى المؤسسات المنافسة، وعندها لا تستطيع هذه المؤسسات الحصول على الموارد الضرورية لتقليد تلك العمليات، كما وعرفت على أنها المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للزبائن تزيد عما يقدمه لهم المنافسون، ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر الزبائن الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون (محمد، 2011 :1 )

ويعرفها (القطب،2012:80) بأنها " الموقع الفريد طويل المدى الذي تطوره المنظمة، من خلال أداء أنشطتها بشكل مميز وفعال، و استغلال نقاط قوتها الداخلية باتجاه تقديم منافع قيمة فائقة لزبائنها، لا يستطيع منافسوها تقديمها.

ويمكن تعريف التنافسية في التعليم الجامعي على أنها : قدرة المؤسسة على تقديم خدمة تعليمية وبحثية عالية الجودة مما ينعكس إيجاباً على مستوى خريجيها وأعضاء هيئة التدريس فيها، الأمر الذي يكسبهم قدرات ومزايا تنافسية في سوق العمل بمستوياته المختلفة وفي الوقت نفسه يعكس ثقة المجتمع فيها ومن ثم التعاون معها، وزيادة إقبال الطلبة على الالتحاق بها" (إبراهيم، 2009 : 15)

والجامعات التي تتمتع بقدرة تنافسية عالية تكون قادرة على استغلال جوانب القوة والفرص المتاحة فيها للحد من جوانب الضعف وتقليل أثر التهديدات، وذلك من خلال قدرتها على استغلال جميع الموارد البشرية والطبيعية والفيزيقية والمعلوماتية ... إلخ في تحقيق ميزة تنافسية تحقق الجودة عن طريق الابتكار والإبداع، فالميزة التنافسية للجامعة تعنى بأنها الكيفية

التي تستطيع بها الجامعة أن تميز نفسها عن أقرانها ومنافسيها من الجامعات الأخرى وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم من خلال مجموعة من المهارات والتكنولوجيا والموارد والقدرات التي تستطيع إدارة الجامعة تنسيقها واستثمارها لخلق قيم ومنافع للمستفيدين أعلى مما يحققه المنافسين، والسرعة في التجديد بحيث يصعب تقليدها وتأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين الجامعة ومنافسيها (ويح، 2013 : 21)

فقدرة الجامعة على تحقيق ميزة تنافسية ترتكز على شقين أساسين هما: (الصالح، 2012: 82)

**الأول:** قدرة التميز على الجامعات المنافسة في مجالات حيوية مثل البرامج الدراسية وخصائص أعضاء هيئة التدريس وتقنيات و أوعية المعلومات والتجهيزات المادية والبحثية ونمط الإدارة ونظم الجودة وابتكار نظم وبرامج تأهيل وتدريب جديدة تتواكب مع المستجدات البيئية.

**الثاني:** قدرة الجامعة على جذب واستقطاب الطلاب والدعم والتمويل من السوق المحلية والخارجية ونجاح الشق الثاني متوقف على نجاح الشق الأول، وأصبحت المنافسة أكثر حدة مما كانت عليه في العشرين عام الأخيرة لاسيما على الساحة المحلية، فبعد أن كان التنافس بين الجامعات قاصراً على العالم المتقدم، دخلت المنافسة على الساحة المحلية فأصبحت أبعاد التنافس بين الجامعات في القرن الحادي والعشرين اليوم قائمة بين:

- الجامعات الخاصة المحلية - بين الجامعات الخاصة المحلية وجامعات قادمة من وراء البحار.
- الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة وهو سباق تنافسي تدركه بوعي الجامعات الخاصة، وتسعى للفوز فيه من خلال زيادة حصتها السوقية في سوق التعليم العالي.
- الجامعات الأجنبية التي أتت لتستثمر أموالها ولتقييم مبانيها وتمارس خدماتها محليا ، أو تلك التي تنشئ برامج مشتركة مع جامعات خاصة محلية، أو التي تستقطب طلاب أوطالبات من الداخل للسفر للالتحاق بها، أو للدراسة عن بعد ( إلكتروني ) .

**أهمية الميزة التنافسية** تلعب الميزة التنافسية دوراً جوهرياً ، وتعتبر أحد نقاط القوة التي تحافظ ً على استمرارية تطور المنظمة واستقرار نشاطها، ليس ذلك فحسب، بل إن الميزة التنافسية للمنظمة تعتبر هامة للأسباب التالية: (عبدالغفور، 2015 : 30)

1- تعطي المنظمة تفوقاً نوعياً وأفضلية على المنافسين، تؤدي إلى تحقيق نتائج أداء عالية .

2- تجعل منظمة الأعمال تتفوق في الأداء أو فيما ما تقدمه للعملاء أو الاثنين معاً .

3- تسهم في تأثير إيجابي في مدركات العملاء وباقي المتعاملين مع المنظمة لاستمرار وتطوير التعامل .

4- تتسم الميزات التنافسية بالاستمرارية والتجدد فان هذا يتيح للمنظمة التطور والتقدم على المدى البعيد .

5- كون الميزات التنافسية تستند على موارد المنظمة وقدرتها وجدارتها لذلك تعطي حركية ديناميكية للعمليات الداخلية للمنظمة .

**عناصر الميزة التنافسية:** هناك مجموعة من العناصر المكونة للميزة التنافسية، من أهمها:

1- الموارد الطبيعية: على الرغم من أهمية توافر الموارد الطبيعية لتحقيق الميزة التنافسية للجامعات، إلا أن عدم توفرها لم يعد سبباً دون تحقيق الميزة التنافسية، نتيجة التغيرات العالمية والمحلية التي حدثت في الفترة الأخيرة، مثل الاستثمار في الموارد البشرية وتنميتها .

2- رأس المال: في المنظمات قادراً على تحقيق ميزة تنافسية عالية، أما في الوقت الحالي مع الاقتصاد العالمي الجديد العابر للحدود، ومع إمكانية الاستفادة من رؤوس الأموال في المجتمع وعدم ارتباطها بالحدود الجغرافية والسياسية، وذلك عبر الشركات متعددة الجنسيات ، فقد أدى إلى تراجع أهمية توافر رأس المال للمنظمة في تحقيق المنافسة.

3-التكنولوجيا: تلعب التكنولوجيا دوراً مهما في تحسن الكفاءة الإنتاجية، وتحقيق الميزة التنافسية عبر عمليات خلق المعرفة واستيعابها، وكذلك ابتكار تكنولوجيا جديدة وتطبيقها في أداء الأعمال، والاستفادة من هذا العنصر لن يقتصر على جامعة بعينها.

4 - الموارد البشرية: يمثل العنصر البشري ذو التعليم المتميز، والمهارة العالية بعداً استراتيجيا مهماً في تحقيق الميزة التنافسية، اذ تعد من أهم المصادر غير الملموسة التي لها دور كبير في خلق التكنولوجيا وتطبيقها، كونها عنصراً غير قابل للمحاكاة او التقليد بشكل سريع، وسهلا من قبل المنافسين (عبد الغفور، 2015 :35)

**مؤشرات الأداء التنافسية لمؤسسات التعليم العالي:**

تتكون مؤشرات الأداء التنافسية في مؤسسات التعليم العالي من الأتي: (الفقهاء، 2012 : 16 )

1- أداء أعضاء هيئة التدريس ويشمل مؤشره ما يأتي :الأداء التدريسي ، وأداء المدرسين في البحث العلمي والأداء على صعيد البحوث التطبيقية، والخبرة والمهارات العملية في التدريس للكادر الأكاديمي .

2- أداء الطالب ويشمل مؤشره ما يأتي :معدل توظيف الخريجين الجدد، ونسبة الطلبة الذين يكملون دراساتهم العليا، ومعدل النجاح في اختبارات التراخيص/ المهنة، والمعرفة والقدرات، ومهنية الخريجين.

3- الأداء على المستوى المؤسسي ويشمل مؤشره ما يأتي : الثقافة المؤسسية، وتقويمات الخريجين وتميز المؤسسة وتفردها، وخدمة المجتمع المحلي، وتطوير التعليم الكلي، وتطوير المناهج، وسمعة المؤسسة وإدارة الموجودات والتسهيلات المتاحة ، التعاون مع المؤسسات الخاصة، وتقويم المؤسسة، وتقويم الصناعة للخريجين.

**معايير الحكم على جودة الميزة التنافسية** . تتحدد بثلاثة ظروف هي:

1- مصدر الميزة: وفقا لهذا المعيار هناك نوعين من المزايا هي: ( مزياتي، وبلاسكة، 2012 : 9)

أ- مزايا تنافسية منخفضة : تعتمد على التكلفة الأقل لقوة العمل والمواد الخام ، وهي سهلة التقليد نسبياً من قبل المنافسين.

ب- مزايا تنافسية مرتفعة : تستند إلى تميز المنتج أو الخدمة، أو السمعة الطيبة أو العلامة التجارية أو العلاقات الوطيدة بالعملاء، وتتطلب هذه المزايا توافر مهارات وقدرات عالية المستوى .

2- عدد مصادر الميزة التي تمتلكها المؤسسة: إن اعتماد المؤسسة على ميزة تنافسية واحدة، يعرضها إلى خطر سهولة تقليدها من قبل المنافسين، لذا يستحسن تعدد مصادر الميزة التنافسية لكي يصعب على المنافسين تقليدها. ( نبيل، 1998 : 3 )

3- درجة التحسين والتطوير والتجديد المستمر في الميزة : تقوم المؤسسات بخلق مزايا جديدة وبشكل أسرع لتفادي قيام المؤسسات المنافسة بتقليد أو محاكاة ميزتها التنافسية الحالية ، لذا تتجه إلى خلق مزايا تنافسية من المرتبة المرتفعة ، كما يجب على المؤسسة أن تقوم بتقييم مستمر لأداء

ميزتها التنافسية. واستنادا على ما سبق ، فانه يمكن استنتاج بعدين هامين للميزة تنافسية للمؤسسة الجامعية ، وهما:

أ- حجم الميزة التنافسية : تتحقق للميزة سمة الاستمرارية إذا أمكن للمؤسسة المحافظة على ميزة التكلفة الأقل مع الخدمات الأعلى، أو تمييز المخرجات في مواجهة المؤسسات الجامعية المنافسة، وبشكل عام كلما كانت الميزة أكبر تطلبت جهودا أكبر من الجامعات المنافسة للتغلب عليها أو تحييد أثرها.

ب- نطاق التنافس أو السوق المستهدف : إن توسيع نطق النشاط التعليمي يمكن أن يحقق توفير في التكلفة مقارنة بالمؤسسات الأخرى المنافسة، ومن هنا تتحقق اقتصاديات المدى البعيد وخاصة عند وجود علاقة متداخلة ومترابطة بين القطاعات السوقية (المناطق التي تغطيها عمليات المؤسسة).

**أسس بناء القدرة التنافسية للجامعات:** تستند القدرة التنافسية للجامعة على مجموعة من الأسس التي تتمثل فيما يلي : (جابر ، وخيرت، 2017 : 44-45)

1- التميز على المنافسين الآخرين : يجب أن تنفرد الجامعة بمميزات تجعلها تتصدر عن مثيلاتها من الجامعات الأخرى على المستوى المحلي أو العالمي ، مع الاستمرار في ذلك.

2- توافر هياكل تنظيمية مرنة: تتناسب مع متطلبات الأداء وقابلة للتعديل والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، وتتصف هياكل التميز الجامعي بدرجة أعلي من اللامركزية.

3 - التمركز حول العملاء: العملاء هنا ينقسمون إلى العملاء الداخليين وهم الجهاز الإداري والهيئة الأكاديمية من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، والعملاء الخارجيين من الطلاب الذين يجب أن يقدم لهم خدمة تعليمية متميزة، والخريجين الذين يجب أن تُقدم لهم برامج للنمو المهني، والمؤسسات المجتمعية التي تؤكد على أداء الأفراد على المستوى التنافسي .

4 - التطوير والتجديد المستمر لقدرات الجامعة وإمكاناتها: اهتمام الجامعة بتجديد بنيتها التحتية لتتناسب مع الخدمات التي تقدمها للطلاب، يسمح لها بامتلاك القدرة على المنافسة المحلية والعالمية، مع الاهتمام بتوظيف أحدث الأساليب التكنولوجية واستغلالها، وكذلك الوسائط التعليمية التي ترفع مستوى الخريج وتؤهله للعمل في بيئة تنافسية عالمية أو محلية.

5- تُوافر مجموعة القيم والمبادئ للعمل داخل الجامعة : ينبغي للجامعة الاستناد علي عدد من المبادئ مثل الإتقان في العمل من قبل كل المنتميين للمؤسسة، وكذلك الانتماء للجامعة والسعي للنهوض بها والالتزام بقوانين العمل وقواعده على كافة المستويات.

6 - الارتباط الوثيق بالمجتمع وتلبية احتياجاته : اهتمام الجامعة بدراسة المجتمع الذي تتواجد فيه يرتبط ارتباطًا وثيقًا ويقاس بمدي تلبية الجامعة لحاجات المجتمع ومتطلباته ، فالقدرة التنافسية للجامعة تزداد وتنمو بمدى قوة العلاقة التبادلية بين المجتمع والجامعة.

7 - تقديم خدمات تعليمية وبحثية ومجتمعية عالية الجودة : الجامعة يجب أن تهتم بتحقيق أعلى درجات الجودة في كل مكونات بيئة الجامعة ، وفيما تقدمه من برامج دراسية وهيئة تدريسية ومعامل ومكتبات وإدارة وتسويق وغيرها.

8 - تقديم خريج عالمي : ينبغي أن تراعي الجامعة مجموعة من المعايير العالمية التي يتم في ضوئها بناء خريجي الجامعة، فسمات خريج الجامعة يجب أن تتناسب مع بيئات العمل المختلفة والمتنوعة على كافة المستويات المحلية والعالمية، مع تمكنه من مهارات القرن الحادي والعشرين.

9 - توافر قدرة تسويقية عالية : ينبغي على الجامعة أن تهتم بعملية التسويق ، فالتسويق هو مدى قدرة الجامعة في عرض ما تقدمه من خدمات لاستقطاب أكبر عدد من العملاء الداخليين والخارجيين، فحينما تستطيع استقطاب أفراد ماهرين ومبدعين للعمل فإنها توفر خدمة مرتفعة الجودة، وبالتالي تزداد قدرتها على استقطاب أعداد كبيرة من الطلاب على المستوى المحلي والعالمي.

10 - توافر نظام لإدارة الأداء : يتضمن قواعد وآليات تحديد الأعمال والوظائف المطلوبة لتنفيذ عمليات الجامعة وأسس تخطيط الأداء المستهدف وتحديد معدلاته ومستوياته، وقواعد توجيه ومتابعة الأداء وتقويم النتائج والإنجازات.

11- وجود قيادة فعالة وواعدة : تتولي وضع الأسس والمعايير وتوفر مقومات التنفيذ السليم للخطط والبرامج وتؤكد فرص الجامعة في تميز الأداء وتحقيق التميز التنافسي .

**قياس جودة الميزة التنافسية للجامعات** : تتحدد نوعية وجودة الميزة التنافسية للجامعات بثلاث طرق هي (توزان ، وزايري، 276-277)

1- **مصدر الميزة** : ويمكن ترتيب الميزة التنافسية وفقاً لمستويين هما :

أ- مزايا تنافسية من مرتبة منخفضة مثل التكلفة الأقل لكل من قوة العمل ، أو توريدات الجامعة وحيث يسهل بسبب تقليدها ومحاكاتها من قبل الجامعات الأخرى .

ب- مزايا تنافسية من مرتبة مرتفعة مثل التكنولوجيا المعلومات ودرجة استخدامها في تطوير التعليم الجامعي ، وكذلك تمييز الخدمات والمنتجات الجامعية من خلال السمعة الجيدة استناداً إلى المجهودات لتسويق المنتجات وتتصف هذه المزايا بعدد من الخصائص منها:

- يتطلب تحقيقها ضرورة توافر المهارات وقدرات على مستوى مرتفع مثل الأفراد المدربين تدريباً خاصاً.

- تعتمد على تاريخ طويل من الاستثمار المستمر والتعلم المتخصص، البحوث والتطوير.

2- **تعدد مصادر الميزة التنافسية التي تملكها**: في حال اعتماد الجامعة على ميزة تنافسية واحدة فإنه يمكن للمنافسين التغلب علي آثار تلك الميزة، أما في حالة تعددها فإنه يصعب على المنافسين تقليدها.

3- **درجة التمكن والتحسين المستمر للميزة التنافسية** : يجب أن تتحرك الجامعات نحو خلق مزايا جديدة ومن المرتبة المرتفعة ، ويترتب على هذا خلق مجموعة من القدرات في شكل سمعة جيدة للجامعات أي حصيلة من الأدوات والأساليب المتطورة لنيل رضا العملاء أو المستفيدين من مخرجات الجامعة، ومن وجهة نظر استراتيجية قيمة الامتياز التنافسي للجامعات يتعلق بالقدرات التي تعتمد عليها بيئة الجامعات ويرى (John Kay) وجود أربعة مؤشرات للقدرة التنافسية للجامعات هي:

أ- التمويل الإستراتيجي: حيث يمكن للجامعات أن تحقق ميزة تنافسية من خلال التمويل الكافي واللازم لتطوير أنشطة الجامعة والقيام بوظائفها.

ب- التطور التكنولوجي: كثيراً من الجامعات تدين بوجودها لسلسلة من التطورات التكنولوجية والتي سمحت لها بتحقيق التفوق ذلك أن محور التطور التكنولوجي يتعلق بقدرة الجامعة على التطوير والتجديد.

ج- الهيكل التنظيمي: قد تفقد كثيراً من الجامعات ميزة التفوق التكنولوجي نتيجة العلاقات التنظيمية وعدم وضوح مستويات التنظيم وسوء الاتصالات الإدارية مما يجعل أي ميزة تنافسية غير ذات جدوى.

د- سمعة الجامعة: أن سمعة الجامعة تعبر عن الأبعاد النوعية وهي المحرك الأكثر أهمية الذي تتضمنه الجامعة من أجل توعية المستفيدين من خدماتها ومنتجاتها لقيمة هذه الخدمات والمنتوجات.

**- معوقات تحقيق الميزة التنافسية في الجامعات:**

إن اكتساب الجامعة للميزة التنافسية في بيئتها لن يكون بالأمر السهل طبعاً ، فقد تواجه المؤسسة عدة عقبات، تحد من إمكانية اكتسابها لميزة تنافسية ، وموقع تنافسي استراتيجي في السوق ومن بين هذه المعوقات ما يلي: ( راضي، 2012 :14 )

**المعوقات الداخلية** وتعبر عن مختلف الصعوبات الداخلية التي تواجه الجامعات في بيئتها الداخلية والتي نوجزها بالاتي:

1- الفجوة العلمية والتقنية بين الجامعات المحلية والجامعات العربية والعالمية تمثل تحدياً مهماً لنظم التعليم وتشكل المقياس الحقيقي لنجاح نظم التعليم وفشلها في بلوغ رسالتها ، ومن المؤكد أن تحقيق أي تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة لن يتم دون الوصول إلى سد هذه الفجوة.

2- عدم مواكبة عملية تطوير المناهج لمتطلبات التطوير، وغياب التخطيط للمناهج بمعناه الشامل.

3- قصور في القوة البشرية ذات الكفاءة العالية المسيرة لبرامج التعليم ، بسبب ضعف جاذبية واستقطاب أنظمة التعليم لمثل هذه الكفاءات، وسيطرة المركزية في الإدارة.

4- تراجع للدور المؤثر الذي ينهض به أعضاء هيئة التدريس، وشيوع الظواهر السلبية لضعف الإعداد وفقدانهم لمكانتهم المهنية والاجتماعية، ومن المعلوم أن الكفاءات البشرية المدربة هي الأقدر على تفهم أهداف التعليم واحتياجات المجتمع الذي تعيش فيه.

5- غياب قيادة إدارية ناجحة، مما يعيق التنمية الإدارية، وقد يظهر العجز هنا، في ظل غياب القادة الأكفاء القادرين على تنمية مهارات العاملين .

6- عدم وجود رقابة إيجابية تسمح بالقضاء على الانحرافات داخل الجامعة.

7- غياب الشفافية عند إزالة السلوكيات السلبية من بعض الأفراد داخل الجامعة.

8- عدم قدرة الجامعة على توفير المعلومات الضرورية والسريعة المساعدة في عملية اتخاذ القرارات .

9- عدم استخدام الجامعة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال وعدم مسايرة التطورات الحديثة.

**المعوقات الخارجية :** وهي التي تتعلق بمختلف العقبات، التي تنتج عن خارج نطاق بيئة الجامعة والتي نجد منها ما يأتي:

1- وجود مؤسسات متحالفة عالمياً، يصعب على أي مؤسسة منافستها.

2- تحول التنافس من السلع والخدمات إلى التنافس المعرفي .

3- تحول المعايير الخاصة بالمواصفات من محلية إلى دولية.

4- عدم الالتزام بالمعايير الدولية للجودة.

5- ضعف أجهزة التعليم والتثقيف.

6- عدم الاهتمام بالبحوث والتطوير.

**ـ المعايير المحلية لتصنيف الجامعات الليبية:**

تحاول الجامعات الوطنية جاهدة من خلال أداء أدوارها المختلفة مواجهة احتياجات المجتمع وتوقعاته منها بصفتها رائدة قاطرة التقدم والتنمية، من خلال نشرها للعلم والمعرفة وولوج البحث العلمي الرصين الهادف وتفاعلها مع بيئتها المحيطة وتعاطيها معها، كل هذا فرض واقعاً جديداً على الجامعات ولاسيما المحلية معطيات مختلفة عن ما ألفته خلال العقود الماضية، وفي هذا السياق فقد تبنت وزارة التعليم الليبية سياسات جديدة وأكثر مقاربة مع التغيرات التي شهدتها مؤسسات التعليم العالي الدولية وذلك لتعزيز مكانة ودور الجامعات الوطنية وتحفيزها لتحقيق استحقاقات التنافسية الإقليمية والدولية من خلال تطبيق منظومة متكاملة تعمل على تفعيل الجوانب الأكاديمية والتنظيمية، وفي هذا الإطار أصدرت وزارة التعليم القرار رقم (702) لسنة 2019م والمعدل بالقرار رقم (33) لسنة 2020م بشأن تشكيل اللجنة الوطنية لتصنيف الجامعات الليبية، وقد اعتمدت هذه اللجنة عدد من المعايير والمؤشرات لقياس وتقييم الجوانب الأكاديمية والإدارية والتنظيمية بهذه الجامعات وقد استلهمت اللجنة عند وضع هذه المعايير والمؤشرات بعدد من المرجعيات الوطنية والتجارب العربية والدولية الخاصة بتصنيف الجامعات حيث استندت إلى القرار رقم (702) لسنة 2019م وتعديله رقم (33) لسنة 2020م بشأن تشكيل اللجنة الوطنية لتصنيف الجامعات الليبية وعلى قانون التعليم رقم (18) لسنة 2010م وعلى القرار رقم (501) لسنة 2010م بشأن إصدار لائحة التعليم العالي، وعلى القرار رقم (22) لسنة 2008م بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وعلى معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي بليبيا الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية لسنة 2016 كما تم الاسترشاد بمعايير وإجراءات هيئة اعتماد التعليم العالي وضمان جودتها بالمملكة الأردنية 2017 وبمنهجية تصنيف شنغهاي 2018م، ومنهجية تصنيف التايمز 2018م ومنهجية ويبومتركس 2018م.

وقد سعت هذه اللجنة من خلال هذا التصنيف والوصول إلى تحقيق الأهداف التالية: (دليل تصنيف الجامعات الليبية، 2020 :3)

1- تعزيز مفهوم وثقافة الجودة الشاملة في الجامعات الليبية وتأصيل معاييرها.

2- تقييم وتصنيف أداء وفاعلية الجامعات الليبية وحثها على التحسين والتطوير المستمرين.

3- تعزيز القدرة التنافسية للجامعات الليبية محلياً وإقليمياً ودولياً.

وانطلاقاً من الركائز الأساسية لهذا التصنيف، واتساقاً مع أهدافه ومراميه فقد تم وضع تصور لتصنيف الجامعات الليبية المشاركة بالتصنيف بحسب النتيجة الكلية التي تدل على مدى تحقيقها لخمسة معايير رئيسية متضمنة عدد 27 مؤشر أداء تقاس بعدد 92 مقياس للحصول على نقاط المقياس المتمثلة في (2000) نقطة حسب المعايير الرئيسية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1) معايير ومؤشرات تصنيف الجامعات الليبية

| ت | المعيار | عدد مؤشرات الأداء | عدد المقاييس | عدد النقاط | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|
| -1 | التعليم والتعلم | 8 | 37 | 700 | %35 |
| -2 | النتاج المعرفي | 8 | 31 | 600 | %30 |
| -3 | خدمة المجتمع والبيئة | 6 | 6 | 300 | %15 |
| -4 | البعد الدولي | 2 | 6 | 140 | %7 |
| -5 | الموقع الإلكتروني | 3 | 12 | 260 | %13 |
| المجموع | | 27 | 92 | 2000 | %100 |

وفيما يلي عرض هذه المعايير ومؤشراتها ومقاييسها :

**المعيار الأول التعليم والتعليم:** يتكون هذا المعيار من عدد 8 مؤشرات 37 مقياس وعدد نقاطه 700 ونسبته 35% وفيما يلي عرض لهذه المؤشرات والمقاييس.

1- مؤشر الاعتماد الأكاديمي والبرامجي المحلي : وعدد نقاط هذا المؤشر 120 نقطة موزعة على أربعة مقاييس هي نسبة الكليات المتحصلة على الاعتماد المؤسسي (30) نقطة ، نسبة الكليات المتقدمة للاعتماد المؤسسي (30) نقطة، نسبة البرامج العلمية المتحصلة على الاعتماد (30) نقطة، نسبة البرامج العلمية المتقدمة للاعتماد (20) نقطة.

2- مؤشر التنظيم الإداري : وإجمالي نقاطه (160) نقطة موزعة على 7 مقاييس كما يلي الخطة الاستراتيجية والتنفيذية للجامعة (20) نقطة ، مدى التزام الجامعة بتنفيذ خطتها (20) نقطة، الهيكل التنظيمي (30) نقطة، دليل المهام والإجراءات الإدارية لأعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلبة (30) نقطة، الملاك الوظيفي (20) المواثيق الأخلاقية للجامعة (20) نقطة، قواعد بيانات الجامعة (20) نقطة.

3- مؤشر الهيئة التدريسية: وإجمالي نقاطه (160) نقطة موزعة على 6 مقاييس وهي: نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة (30) نقطة، نسبة أعضاء هيئة التدريس المتعاونين إلى القارين (20) نقطة، نسبة أعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه إلى حملة الماجستير (20) نقطة، برامج التنمية المهنية ورفع الكفاءة التدريسية (50) نقطة، نسبة البرامج الموصفة حسب نماذج الجودة إلى إجمالي عدد البرامج الجامعية (20) نقطة، نسبة المقررات الدراسية الموصفة حسب نماذج الجودة إلى إجمالي عدد المقررات الدراسية (20) نقطة.

4- مؤشر الشؤون الطلابية: وإجمالي نقاطه (120) وعدد مقاييسه 3 وهي على النحو التالي، لوائح الدراسة والامتحانات (40) نقطة، الدعم الطلابي أكاديمياً واجتماعياً وإدارياً (40) نقطة، منظومة القبول والتسجيل على موقع الجامعة (40) نقطة.

5- مؤشر الخريجين: وإجمالي نقطه (40) نقطة موزعة على أربعة مقاييس هي، متوسط نسبة التسرب (10) نقاط، متوسط نسبة الخريجين الملتحقين بالدراسات العليا (5) نقاط، سمعة الخريجين (15) نقطة مكتب رابطة الخريجين (10) نقاط.

6- مؤشر الدعم المؤسسي للتعليم الإلكتروني: وعدد نقاطه (30) موزعة على أربعة مقاييس هي، أنظمة ولوائح التعليم الإلكتروني(5) نقاط، وحدة خاصة بالتعليم الإلكتروني (5) نقاط، خطة لتدريب أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة على التعليم الإلكتروني (10) نقاط، خطة لتدريب الطلبة على التعليم الإلكتروني (10) نقاط

7- مؤشر جودة التعليم: وعدد نقاطه (30) نقطة موزعة على 6 مقاييس هي، السياسات والإجراءات في عملية تقييم وتقويم التعليم الإلكتروني (5) نقاط، آليات قياس رضا المستفيدين من خدمات التعليم الإلكتروني الطلاب والأساتذة والكوادر المساندة (5) نقاط طرق وأساليب تقويم الطلاب (5) نقاط، البريد الإلكتروني الجامعي (5) نقاط قدرة أعضاء هيئة التدريس على استخدام التعليم الإلكتروني (10) نقاط .

8- مؤشر وحدات التعليم الإلكتروني: وعدد نقاطه (30) موزعة على 4 مقاييس هي، نسبة الوحدات التي تدرس الكترونياً إلى إجمالي عدد الوحدات (5) نقاط، محتويات الوحدات الإلكترونية تحقق أهداف المقررات والبرامج الأكاديمية (10) نقاط، نسبة الوحدات التي تدرس داخل فصول افتراضية بشكل متزامن (5) نقاط وجود منصة تعليمية ذات فاعلية (10) نقاط.

**المعيار الثاني النتاج المعرفي**: ويشمل هذا المعيار عدد 8 مؤشرات تُحقق عن طريق 29 مقياساً بإجمالي عدد نقاط 600 نقطة وبنسبة مئوية 30% وفيما يلي توضيح ذلك:

1- مؤشر الكتب والمخطوطات : إجمالي نقاط هذا المؤشر 75 نقطة موزعة على 4 مقاييس وهي الكتب المرجعية والمنهجية (25) نقطة، الكتب المترجمة (20) نقطة، الكب المؤلفة غي المذكورة أعلاه (10) نقاط المعاجم والقواميس (10) نقاط، تحقيق مخطوط علمي (10) نقاط.

2- مؤشر الدوريات والمجلات: ويتكون من 60 نقطة موزعة على 3 مقاييس هي، المجلات العلمية المحكمة والمصنفة عالمياً (30) نقطة، الدوريات والمجلات العلمية المحكمة (20) نقطة، المجلات الثقافية (10) نقاط.

3- مؤشر الدراسات العليا: وعدد نقاطه 105 موزعة على 6 مقاييس هي، نسبة برامج الدراسات العليا (20) نقطة، نسبة أساتذة الدراسات العليا القارين (20) نقطة، نسبة أساتذة الدراسات العليا المتعاونين (15) نقطة، أطروحات الدكتوراه المنجزة (20) نقطة، رسائل الماجستير المنجزة (20) نقطة، الأساتذة الزوار( إشراف - مناقشة - تدريس ) (10) نقاط .

4- مؤشر الملتقيات العلمية: ونقطه 70 نقطة بعدد مقاييس 3 وهي المؤتمرات الدولية التي نظمتها الجامعة (30) نقطة، المؤتمرات المحلية التي نظمتها الجامعة (20) نقطة، الندوات وورش العمل الدولية (15) الندوات وورش العمل المحلية (5) نقاط.

5- مؤشر الأوراق العلمية: ونقطه 100 بمقياسين فقط هما، الأوراق العلمية المنشورة في محلات محكمة لها معامل تأثير (50) نقطة، استشهاديات الأوراق العلمية (50) نقطة .

6- مؤشر الاستشارات والدراسات: ونقاطه 60 موزعة على مقياسين فقط هما، المشاريع الاستشارية العلمية (30) نقطة، الدراسات العلمية (30) نقطة.

7- مؤشر الابتكارات: ونقاطه 80 نقطة موزعة على مقياسين هما، براءات الاختراع الدولية (50) نقطة، براءات الاختراع المحلية (30) نقطة.

8- مؤشر تمويل البحوث: وعدد نقاطه 50 نقطة موزعة على خمس مقاييس هي، الإنفاق السنوي على البحث العلمي (10) نقاط، التمويلات التنافسية الدولية (10) نقاط، التمويلات الدولية غير التنافسية (10) نقاط، التمويلات التنافسية المحلية (10) نقاط التمويلات المحلية غير التنافسية (10) نقاط .

**المعيار الثالث خدمة المجتمع والبيئة**: وعدد مؤشراته 6 وعدد مقاييس هذا المعيار 6 بينما عدد نقاطه 300 ونسبته 15% وفيما يلي عرض لذلك:

1- مؤشر دعم مؤسسات المجتمع المحلي: بمقياس واحد هو وجود مكتب خاص بخدمة المجتمع والبيئة على مستوى الجامعة وأخرى بكلياتها وإجمالي نقاطه (50) نقطة.

2- مؤشر التعاون بين الجامعة والمجتمع المحلي: ومقياسه واحد (عدد برامج التعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي وتنوعها نسبة إلى حجم الجامعة) بإجمالي (50) نقطة.

3- مؤشر التدريب المستمر: بمقياس واحد (عدد برامج التدريب المستمر المنفذة بين الجامعة والمجتمع المحلي وتنوعها نسبة إلى حجم الجامعة). نقاطه (50).

4- مؤشر الدراسات والبحوث المشتركة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي: مقياس واحد (عدد الدراسات المنجزة وتنوعها نسبة إلى حجم الجامعة) ونقطه (50).

5- مؤشر المشاريع المشتركة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي: ومقياسه عدد المشاريع المنفذة وتنوعها إلى حجم الجامعة، ونقاطه (50).

6- التواصل مع المجتمع المحلي: ومقياسه واحد (عدد اللقاءات والاجتماعات والاتفاقيات المنفذة مع المسئولين المحليين ومؤسسات المجتمع المحلي وتنوعها نسبة إلى حجم الجامعة) ونقاطه (50) نقطة .

المعيار الرابع البعد الدولي: وعدد مؤشراته 2 ومقاييسه 6 بإجمالي نقاط 140 نقطة وبنسبة 7% وهذه المؤشرات هي:

1- مؤشر اتفاقيات التعاون: وعدد نقاطه 40 ومقاييسه 3 هي عدد الاتفاقيات الدولية المفعلة نسبة إلى إجمالي الاتفاقيات الموقعة، ونقاطه (20) نقطة، عدد أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون محررين أو أعضاء هيئة تحرير بمجلات علمية عالمية محكمة نسبة إلى إجمالي أعضاء هيئة التدريس القارين ونقاطه (10) عدد البرامج الجامعية والدراسات العليا المفعلة نسبة إلى إجمالي البرامج المتفق عليها ونقاطه (10) .

2- مؤشر الشهادات والتصنيفات العالمية: ومقاييسه 3 وعدد نقاطه 100 وهذه المقاييس هي تصنيف UniRank ونقاطه (40) نقطة تصنيف Webometric ونقاطه (40) نقطة، عدد شهادات الاعتماد نسبة إلى إجمالي البرامج الأكاديمية عدد شهادات الجودة نسبة إلى إجمالي المعامل والمختبرات والوحدات الإدارية ونقاطه (20) نقطة.

**المعيار الخامس معيار الموقع الإلكتروني**: وعدد مؤشراته 3 وعدد مقاييسه 12 وبإجمالي نقاط 260 نقطة وبنسبة مئوية 13% وفيما يلي شرحاً لذلك:

1- مؤشر السمات العامة للموقع: ويشمل هذا المؤشر 6 مقاييس وإجمالي نقاطه 150 نقطة كما يلي، التصميم (15) نقطة، تضمين اللغة الإنجليزية بالموقع (25) نقطة، سهولة الوصول والاستخدام والتصفح (15) نقطة، شمولية الموقع لمكونات الجامعة (35) نقطة، روابط المواقع الخارجية (20) نقطة ، مصادر التعلم والمكتبة الرقمية توفر الوسائط التعليمية (40) نقطة .

2- مؤشر تنظيم الموقع وإجمالي نقاطه 70 نقطة ومقاييسه 4 مقاييس هي، تنسيق المعلومات وترابطها (25) نقطة الأنشطة والأحداث (20) نقطة، الأخبار (10) نقاط، الأدلة (15) نقطة.

3- مؤشر خدمة ومعدل رضا أصحاب المصلحة: إجمالي نقاطه 40 نقطة ومقاييسه 2 وهي، عدد زوار الموقع خلال سنة التقييم (25) نقطة، معدل رضا أصحاب المصلحة خلال سنة التقييم (15) نقطة.

**معايير تصنيف الجامعات وتنافسيتها دولياً:**

تعد التصنيفات الدولية أكثر الأساليب قياساً لتنافسية الجامعات، حيث تجتهد بعض المؤسسات المعنية بشئون التعليم العالي والبحث العلمي بوضع تصنيف للجامعات لقياس القدرة التنافسية لهذه الجامعات وتسعى من خلال هذه الاجتهادات إلي وضع ترتيب للجامعات والمراكز البحثية على مستوى العالم في إطار موضوعي ويعرف التصنيف بصفة عامة على أنه مجموعة من المعايير أو المحددات التي يتم وضعها بأسلوب منظم لتعكس في مجملها وضعاً أكثر شمولية وتقويماً للشيء المراد تصنيفه في حين يعرف تصنيف الجامعات على إنه نظام لترتيب الجامعات من حيث المستوى الأكاديمي، والعلمي أو الأدبي وهذا الترتيب يعتمد على مجموعة من الإحصاءات أو الاستبانات التي توزع على الطلبة والأساتذة وغيرهم من الخبراء والمحكمين ، أو تقييم الموقع الإلكتروني أو غير ذلك من المعايير ( جابر، خيرت، 2017، 60).

وتقسم تصنيفات الجامعات حسب تناولها للمؤسسة ككل أو لبرنامج أو نشاط معين إلى (تصنيف شامل) وهو الأكثر شيوعاً حيث يعتمد على مؤشرات لتقييم الأداء الجامعي على مستوى الجامعة ككل، وإلى (تصنيف جزئي) يستند على برنامج معين أو مجال معين في أحد فروع المعرفة ويتم من خلاله تصنيف الجامعات، مثل التركيز على الدرجة الجامعية الأولى أو

الدراسات العليا، أو تصنيف مختلط يعتمد على مجموعة من المعايير والمؤشرات المتنوعة، وبشكل عام فإن التصنيفات الدولية تضع ترتيباً للجامعات والمراكز البحثية على مستوى العالم وفقاً لهذه المؤشرات، ويمكن تقسيم تصنيفات الجامعات إلى: (عبد المهدي، 2006 :77-78)

**1- تصنيفات أكاديمية مثل:**

أ- تصنيف معهد التعليم العالي بجامعة جياو تونج بشنغهاى بالصين التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية.

ب- تصنيف صحيفة تايمز البريطانية من خلال ملحقها للتعليم العالي : تصنيف الجامعات العالمية وذلك بالتعاون مع مؤسسة بريطانية متخصصة في التعليم والدراسة بالخارج وهى Quacquarelli Symonds ثم بالتعاون مع مؤسسة Thomson Reuters بالولايات المتحدة، والعاملة في مجال الميديا.

ج- تصنيف صحيفة U. S News & World Report الأمريكية بالتعاون مع مؤسسة Quacquarelli تصنيف أفضل جامعات العالم.

د- تصنيف وكالة Reitor الروسية : تصنيف الجامعات العالمية.

**2 - تصنيفات تركز على الأداء البحثي مثل :**

أ- تصنيف جامعة ليدن الهولندية ( تصنيف ليدن ).

ب- تصنيف معهد تقويم واعتماد التعليم العالي بتايوان : تصنيف الأداء للأوراق العلمية بالجامعات .

ج- تصنيف المفوضية الأوروبية: تقييم الجامعات من خلال الأداء البحثي.

د- تصنيف منظمة المؤتمر الإسلامي: التصنيفات الأكاديمية للجامعات في الدول الأعضاء.

**3- تصنيفات مختلطة (متعددة):** وهى تصنيفات وتقسيمات للجامعات باستخدام عدد من المؤشرات المتنوعة دون وضعها تحت تسميات محددة مثل :

أ- تصنيف مركز تطوير التعليم العالي بألمانيا.

ب- تقسيم خريطة الجامعات.

ج- تصنيف مشروع تمويل الجامعات الأوربية، نظام تصنيف الجامعات متعدد الأبعاد الأوروبي.

**4- تصنيف الجامعات حسب موقعها الإلكتروني:** مثل تصنيف ويبومتركس بمدريد لجامعات العالم .

5- **المقارنة المرجعية** من خلال مخرجات التعلم مثل تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مشروع تقييم مخرجات التعليم العالي.

ومن خلال استعراض أنواع التصنيفات الدولية للجامعات يلاحظ تنوعها وتعددها مما لا يسع المجال لتناولها مجتمعة وبشكل مفصل، غير أنه سوف نتناول خلال هذه الدراسة ثلاثة من التصنيفات الدولية وذلك نظراً لسمعتها وشهرتها واعتماد أغلب الجامعات العالمية والعربية على تقارير ونتائج هذه التصنيفات وهي كما يلي:

**أولاً تصنيف شنغهاي:**

يعد تصنيف شنغهاي من ابرز التصنيفات العالمية للجامعات وصدر هذا التصنيف لأول مرة عام 2003م من معهد التعليم العالي بجامعة جياو تونغ شنغهاي الصينية، وكان الهدف الأساسي من إصداره معرفة مكانة الجامعات الصينية بين جامعات العالم وذلك من حيث الأداء

الأكاديمي والبحث العلمي وقد عرف هذا التصنيف باسم (التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية) ويتناول هذا التصنيف بالفحص والتدقيق 2000م جامعة حول العالم من أصل قربة 10000 جامعة مسجلة في اليونسكو امتلكت الحد الأدنى للمنافسة ويعتمد هذا التصنيف من خلال قياس أربع معايير رئيسية هي كما يلي: (ميمون، 2015 :408)

1- المعيار الأول جودة التعليم: يعد هذا المعيار مؤشراً لخريجي الجامعات الذين حصلوا علي جوائز نوبل أو أوسمه فيلدز ويأخذ هذا المؤشر نسبة 10% من المجموع النهائي.

2- المعيار النوعي لأعضاء هيئة التدريس: ويخصص له نسبة (40 %) تقسم إلى:

- نسبة (20%) وفقاً لمؤشر عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على نوبل أو ميداليات فيلدز.

- نسبة (20%) طبقاً لعدد أعضاء هيئة التدريس الذين يتم الاستشهاد بهم في (21) تخصص علمي طبقاً لعدد البحوث الأكثر وروداً في إحدى وعشرين قاعدة أبحاث علمية، ويتم جمع البيانات من خلال مواقع الباحثين المشهورين على مستوى عالي.

3- معيار المخرجات البحثية: ويخصص له نسبة (40%) تقسم إلى نسبة (20%) وتحدد من مجمل الأبحاث المنشورة في مجلتي العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية وذلك خلال آخر خمس سنوات تسبق التصنيف، ونسبة (20%) تتحدد وفقاً لعدد المقالات والبحوث المذكورة لكل جامعة في الأدلة العالمية للبحوث الأساسية، وتعتمد البحوث في لسنة التصنيف وذلك وفقاً لموقع البحوث والمقالات المصنفة في دليل الفهرس الموسع للعلوم SCIE ودليل فهرس العلوم الاجتماعية SSCI

4- معيار مستوى الأداء الأكاديمي العام للجامعة: ويخصص له نسبة (10%) ويتم حسابه من خلال الدرجات التي تحصل عليها الجامعة في المعايير الثلاثة الأولى نسبة إلى عدد الكوادر الأكاديمية في الجامعة والإمكانات البشرية المتوافرة للجامعة من أعضاء هيئة تدريس، وإداريين، والقوى البشرية والإمكانات المادية المتمثلة في المباني الدراسية، والمعامل والملاعب والمساحات والإمكانات المتاحة للجامعة .

**ثانياً تصنيف التايمز البريطاني:**

يعد تصنيف التايمز من التصنيفات المتميزة في الأوساط الأكاديمية العالمية، وكان أول ظهور له في عام (2004) وعرف آنذاك بتصنيف تايمز كيو اس (The Times QS) نظراً لأنه كان يصدر مشاركة مع شركة كواكرلي سيموندز المتخصصة في شئون التعليم والبحث العلمي حتى عام 2009، ومنذ عام 2010 اعتمدت مجلة التايمز معايير جديدة للتصنيف العالمي للجامعات ، وذلك بعد مراجعة مستفيضة قامت بها المجلة لنوعية المعلومات التي تجمعها عن الجامعات العالمية وطرق تقييمها، وقامت بتطوير أساليب متعددة لزيادة الدقة والتوازن والشفافية لجداول المعلومات السنوية للجامعات، وعملت على إضافة مؤشرات أداء أكثر واقعية، و طرق تحليل أكثر تطوراً وعمقاً في تحليل المعلومات، ولزيادة المصداقية في تصنيفها للجامعات اعتمدت المجلة بشكل كبير على تعاونها الوثيق مع مؤسسة ( تومسون رويترز Thomson Reuters) التي تعتبر الأولى عالميا في مجال معلوماتية الأبحاث وتحليلها ويعتمد تصنيف التايمز على ستة معايير رئيسية كما يلي: ( محمود، 2015 : 259)

1- **المعيار الأول جودة البحث العلمي:** يتم قياس جودة البحث العلمي من خلال إجراء دراسة استقصائية عالمية يتم فيها توجيه عدد من الأسئلة للأساتذة الأكاديميين لتحديد أكثر الجامعات تميزاً ويقوم الطلاب باختيار أفضل هذه الجامعات لجودة البحث العلمي، ويأخذ نسبة ( 40% ) من المجموع النهائي.

2- **المعيار الثاني توظيف الخريجين** : ويتم قياسه بإجراء دراسة استقصائية عالمية يتم فيها توجيه عدد من الأسئلة للعاملين لتحديد أكثر الجامعات قدرة علي إنتاج خريجين على مستوى عالٍ من الكفاءة ويأخذ نسبة (10%) من المجموع النهائي.

3- **المعيار الثالث نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس** : ويشير هذا المعيار إلى نسبة أعضاء هيئة التدريس بكل كلية إلي أعداد الطلاب المسجلين بها، ويهدف إلى تحديد الجامعات التي يتم تجهيزها بأجود صورة، بحيث يتم توفير الأماكن الملائمة لأعداد الطلاب المسجلين وعلى مستوى جيد من الرقابة الفردية، ويأخذ نسبة (20%) من المجموع النهائي.

4- **المعيار الرابع معدل النشر العلمي لكل عضو هيئة التدريس** : يهدف هذا المعيار إلى تقييم تأثير الأبحاث العلمية بالجامعات، ويتم حسابها عن طريق حساب عدد الاستشهادات المأخوذة من هذه الأبحاث، ويكون ذلك من خلال قاعدة بيانات تسمي Scopus وهي أكبر قاعدة بيانات عالمية للبحث عن الملخصات والاستشهادات العلمية، ويأخذ نسبة (20%) من المجموع النهائي.

5- **المعيار الخامس نسبة الطلاب الأجانب للعدد الكلي:** ويشير هذا المعيار إلى مدى قدرة الجامعة ونجاحها في استقطاب الطلاب من الدول الأخرى، وذلك بناءاً على نسبة الطلاب الدوليين الملتحقين بالجامعة مقارنة بالعدد الكلي للطلاب المسجلين بالجامعة، ويأخذ نسبة (5 %) من المجموع النهائي.

6- **المعيار السادس نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب للعدد الكلي:** ويشير هذا المعيار إلى مدى قدرة الجامعة ونجاحها في استقطاب الأكاديميين من الدول الأخرى، وذلك بناءاً علي نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين الذين يتم الاستعانة بهم داخل الجامعة في عمليات التدريس والبحث العلمي وذلك مقارنة بالعدد الكلي لأعضاء هيئة التدريس الموجودين بالجامعة ونسبته ( 5% ) من المجموع النهائي.

**ثالثاً تصنيف ويبومتركس :**

ويقوم على إعداد هذا التصنيف معمل (Cyber metrics Lab, CCHS) وهو وحدة في المركز الوطني للبحوث بمدريد في إسبانيا ويعرف بتصنيف الويبومتركس، بدأ هذا التصنيف سنة 2004م بتصنيف 16000 جامعة، يهدف هذا التصنيف بالدرجة الأولى إلى حث الجهات الأكاديمية في العالم لتقديم ما لديها من أنشطة علمية تعكس مستواها العلمي المتميز على الإنترنت وليس ترتيباً أو تصنيفاً للجامعات ، بل ترتيباً لموقع الجامعة (Ranking Web) ويتم عمل هذا التصنيف في شهر يناير ويوليو من كل سنة، ويعتمد على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية ضمن المعايير الأساسية التالية: (صائغ، 2011 : 27)

1- حجم الموقع على الإنترنت، أي حجم الصفحات المنشورة بواسطة الجامعة على الإنترنت من خلال محركات البحث Google, Yahoo ويأخذ نسبة (20%)

2- الوضوح: سهولة الاستخدام لمواقع الجامعات التي يتم الحصول عليها من خلال العدد الكلي للروابط الإلكترونية الخارجية الفريدة المستلمة بواسطة موقع كل جامعة ويأخذ نسبة (50%).

3- عدد الملفات القيمة بالموقع: ويشير الملفات الثرية لبيانات ومعلومات الجامعة، وذلك بعد التقييم الأكاديمي وحجم ونوع الملفات المختلفة المنشورة، ويتم حساب عدد هذه الملفات من خلال محرك البحث جوجل ويأخذ نسبة (15%) .

4- معيار محرك البحث ويشير هذا المعيار إلى عدد الأبحاث والاستشهادات العلمية المنشورة على الموقع الإلكتروني للجامعة ، ومدى توافر التقارير من خلال محرك البحث جوجل ويأخذ نسبة (15%) .

ومن خلال العرض السابق لأهم التصنيفات العالمية للجامعات، يتبين لنا أنها تتفاوت في المعايير المستخدمة والوزن النسبي الممنوح لكل معيار، إضافة إلى تفاوتها في المناهج المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها، ويبقى القاسم المشترك بين مختلف التصنيفات العالمية هو اعتمادها على التحليلي الكمي لجودة النشر العلمي وهيئة التدريس إضافة إلى تميز الباحثين.

**مؤشرات تحقيق الميزة التنافسية من خلال معايير التصنيفات العالمية للجامعات:**

من خلال تحليل معايير التصنيفات العالمية للجامعات يمكن تقسيم معايير الميزة التنافسية إلى أربع معايير هي (جودة التعليم - البحث العلمي والنشر الدولي - الموقع الإلكتروني للجامعة – خدمة المجتمع) ويمكن توضيح مدى توافر كل معيار من هذه المعايير في التصنيفات العالمية للجامعات من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم (2) يبين معايير التصنيفات العالمية للجامعات**

| ت | المعيار | تصنيف شنغهاي | تصنيف ويبو متركس | تصنيف كيو أس | تصنيف التايمز |
|---|---|---|---|---|---|
| .1 | جودة التعليم | ✓ | × | ✓ | ✓ |
| .2 | البحث العلمي و النشر | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| .3 | الموقع الإلكتروني للجامعة | × | ✓ | × | × |
| .4 | خدمة المجتمع | × | × | × | ✓ |

المصدر: (مصطفى وآخرون، 2019 ، 614)

**أسباب غياب الجامعات الليبية عن التصنيفات الأكاديمية العالمية**

تعود أسباب غياب الجامعات الليبية عن هذه التصنيفات، مثلها مثل معظم الجامعات العربية إلى عدة أسباب ، يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين هما :

**عوامل ترتبط بوجود إشكاليات في قوائم التصنيف العالمية في حد ذاتها:** أبرزها (محمود، 2015 : 256)

- إشكالية اللغة، فمعظم التصنيفات تأخذ البحوث المنشورة باللغة الإنجليزية بعين الاعتبار دون غيرها من اللغات مما يعد تحيزً للبحوث المنشورة بهذه اللغة وإهمال باقي البحوث المنشورة باللغات الأخرى رغم قيمتها علمية ورصانتها.

- عدم شمولية التصنيف لكل جوانب الأداء الجامعي، مثل تركيزها على الجانب البحثي وإهمالها للتدريس، وتركيزها على جوانب معينة في أداء الجامعات قد لا تتوافر في جامعات العالم النامي.

- التركيز فقط على البحوث المنشورة في مجلات معينة، و إهمال باقي البحوث رغم قيمتها العلمية. مثل التحيز إلى بحوث العلوم الطبيعية على حساب بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية

- الاعتماد فقط على النشر الإلكتروني في بعض التصنيفات وإهمال باقي المنشورات.

- وجود إشكاليات وأوجه نقد عديدة في الأسس والمعايير والمؤشرات التي تبنى عليها تلك التصنيفات، مما يؤثر ويشكك في مصداقية نتائجها، وعدم تعبيرها بصورة حقيقية عن مستوى وجودة الجامعات.

- اعتماد بعض التصنيفات على آراء شخصية قد لا تكون موضوعية، أو مطلعة، مع تسجيل ضعف نسب الاستجابة في بعض الحالات.

**عوامل ترتبط ببنية وأداء الجامعات الليبية نفسها والمشكلات التي تعانى منها:** أبرزها:

- لعل أبرز التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا اليوم، غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة لدور الجامعات كمخطط معرفي للمجتمع وعدم القيام بدورها في إنتاج العلم والمعرفة لخدمة التنمية، وهو الشيء الذى ينعكس مباشرة في تزايد تعميق الفجوة المعرفية بيننا وبين العالم، كما أن غياب التوجه الإستراتيجي على مستوى كل جامعة يعتبر أيضا من التحديات الهامة، ولعل ما يعزز هذا الاتجاه غياب دور وزارة التعليم حيث أشار تقرير هيئة الرقابة الإدارية لسنة 2016م عن التعليم العالي إلى ملاحظة مهمة وهي أنه لا توجد خطة عمل معتمدة للوزارة يمكن الاستناد إليها والاهتداء بها للنهوض بقطاع التعليم الجامعي. (سرير، الالطيوش، 2018 : 20) ومن مما زاد من تعميق الأزمة التي تعيشها الجامعات الليبية دخول البلاد حالة من الانقسام السياسي منذ 2014م مما ترتب عليه وجود حكومتين وهذا بالضرورة أدى لوجود وزارتين للتعليم تتولى الأشراف على المؤسسات التعليمية الواقعة في نطاقها وقد صاحب هذا الانقسام زيادة غير مسبوقة في الجامعات حيث أصبح تأسيس الجامعات جزء من الترضية السياسية لبعض المناطق والقبائل وشراء الولاءات فتم تأسيس (11) جامعة جديدة ليصبح العدد 25 جامعة دون مراعاة لآية ضوابط ومعايير وبمخالفة للقانون رقم 18 لسنة 2010م والذي يلزم مجلس الوزراء ووزارة التعليم عدم إصدار قرار تأسيس جامعة قبل قيام المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بالتأكد من القدرة المؤسسية للجامعة على استيعاب البرامج الأكاديمية ومدى صلاحية مبانيها وتجهيزاتها وطلابها، كما أدت التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية للحروب التي تعرضت لها البلاد خلال العشر سنوات الماضية إلى تعرض المؤسسات التعليمية الجامعية لحالات التدمير الكامل أو الجزئي والتخريب والنهب فضلاً عن البنية التحتية للجامعات الليبية في الأساس متهالكة وكانت في طور التحديث قبل 2011م حيث تم التعاقد على مشاريع لبناء المركبات الجامعية الجديدة وهو مشروع تنموي لإنشاء 23 مركباً جامعياً وتجهيزها ، موزعة على مختلف أنحاء البلاد بكلفة 6.3 مليار دينار ليبي. تم توقيع العقود لإنشاء 19 مركباً وبدأ العمل بتنفيذها وتتراوح مدة التنفيذ بين 36 شهراً لخمسة عشر مركباً و24 شهراً لأربعة مركبات وقد توقفت هذه المشاريع بشكل كلي منذ أحداث 2011م.

واستهداف الأساتذة والعديد من الشخصيات العلمية مما دفع بعضهم إلى الهجرة، في حين يعيش الباقون في ظل الخوف لا ينتقلون إلا لإعطاء ساعات المحاضرات، لذلك واجه الطلبة حالات عدم استقرار نفسي وسكني من جراء التهديد مما أعاق الانتظام في الدراسة وتدني نوعية التعليم العالي. وهذه أمثلة من لائحة طويلة من المشكلات.

كما تعاني الجامعات الليبية من عدم الاستقلالية في اتخاذ القرارات، وفي هذا الصدد يشير التقرير الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية عن الجامعات الحكومية عام 2013م أن الجامعات الحكومية الليبية غير قادرة على مواكبة التغيرات التي حدثت على مستوى احتياجات المجتمع والتنمية، كما بين التقرير بأن أخطر تلك الأزمات اعتماد الجامعات صورة نمطية واحدة عبر منظومة واحدة من الأنظمة واللوائح والإجراءات والممارسات التي فقدت كل جامعة بسببها استقلاليتها وشخصيتها الاعتبارية ومرونتها الإدارية والمالية وقدرتها على مواجهة التحديات والأزمات، فانعكس ذلك على البيئة الجامعية بأكملها وأدوار الجامعة المرجوة منها وبالتالي انعكس على ضعف روح المنافسة لدى معظم الجامعات الليبية .

من ناحية أخرى ترتب على هذه السياسة التوسعية وغير المدروسة إشكاليات عديد فأقمت أوضاع التعليم الجامعي سوءاً يأتي في مقدمتها التوجه الكمي في القبول مما زاد من تكدس الطلاب بالجامعات وتجاوز القدرة الاستيعابية في بعض التخصصات مما أفقد هذه التخصصات الاستجابة لمتطلبات معايير الاعتماد المحلي وبالتالي القدرة التنافسية لخريجيها في سوق العمل

(العلوم الطبية) وتشير التقارير إلى أن الجامعات الليبية يلتحق بها اليوم أكثر من (400000) طالب وطالبة وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسب ومؤشرات الالتحاق العالمية (الجمعية الليبية للتميز والجودة في التعليم: 2018).

وعند الحديث عن أوضاع الجامعات الليبية في التصنيفات العالمية نجدها تشير إلى تأخر أو تدنى ترتيب تلك الجامعات وخروجها من معظم التصنيفات أو تذيلها الترتيب، يدق ناقوس الخطر، ويشير إلى وجود ثمة اختلالات وسلبيات في التعليم الجامعي الليبي، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب جوهرية تتمثل أهمها إلى عدم اهتمام المسئولين عن القطاع بنتائج هذه التصنيفات، وجهل فوائدها.

- ضعف منظومة البحث العلمي، وانخفاض نسب الإنفاق وتوفير الموارد.

حيث أن معظم الجامعات تفتقر أجندتها التعليمية إلى الأبحاث العلمية ذات الجودة العالية، وغياب السياسات والقوانين المنظمة والمحفزة على البحث وتشجيع الابتكار وربط البحث العلمي بالتطبيقات ، وكذلك الدعم المالي الذي يعرقل قيام الجامعات بدورها في عملية الأبحاث العلمية التي لا يمكن أن تمولها الجامعات ذاتياً، بالإضافة إلى أن نسبة ما ينفق على البحوث العلمية ضعيف جداً ولا يمثل الطموحات لخلق قاعدة بحثية ترتقي للمستوى المطلوب لتطور عمل الجامعات، حيث يشير تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2013 إلى إن نسبة الأنفاق على البحث العلمي في ليبيا خلال الفترة ما بين 2009، 2013م كانت (0،86) من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالدول المجاورة حيث بلغ هذا المؤشر في تونس (0.6) عام (2013) وفي المغرب (0.7) خلال نفس العام إلى جانب عدم ربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع، والحرص بالبحوث الأكاديمية على أن تصب فقط في مصلحة الباحث ومتطلبات الترقية الأكاديمية أو الجامعة من دون أن ينعكس ذلك علي احتياجات التنمية والتطوير في المجتمع. ( البزري، 2018 : 65).

- ضعف الإنتاج العلمي في مجال ترجمة الكتب العلمية إلى اللغة العربية ، حيث تشير البيانات إلى أن ما يترجمه بلد مثل تركيا في فترة عام يفوق في مجمله ما تترجمه الدول العربية مجتمعة في ذات الفترة.

- نقص عدد وثائق براءات الاختراع التي تمثل أحد المصادر المهمة للمعلومات العلمية.

- غياب شبكات المعلومات بين الجامعات الليبية يحول دون تبادل المعلومات العلمية ونتائج الأبحاث مما يؤدي إلى تكرار الأبحاث.

- ضعف العلاقة بين المشاريع البحثية في الجامعات الليبية وبين المؤسسات الصناعية والإنتاجية من جهة، وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

- أن النشر الإلكتروني وفقاً للتصنيفات العالمية للجامعات يعد من العوامل الأكثر أهمية في التقييم، إلا أن الجامعات الليبية تعاني جملة تحديات بهذا الشأن ومن أهمها:

. الفجوة الهائلة بين حجم الشكل التقليدي والشكل الإلكتروني للمعلومات العربية، فما هو متاح في شكل إلكتروني لا يمكن مقارنته بما تختزنه المكتبة الجامعية من مؤلفات ومعارف.

. عدم وجود قاعدة معلومات للرسائل والأطروحات العلمية الجامعية وهي مشكلة خاصة قد تعود إلى القوانين المنظمة لعملية النشر والملكية الفكرية والحقوق الموزعة بين الباحث والمشرف والجامعة.

. عدم وجود محرك بحثى عربي قوى يجارى محركات البحث العالمية، رغم تعدد المحاولات وهي مشكلة تتعلق بالجامعات العربية بشكلٍ عام.

**تصور مقترح لبناء الميزة التنافسية وتدعيمها في الجامعات الليبية:**

تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إن محاولة صياغة تصور مقترح لبناء ميزة تنافسية بالجامعات الليبية تم تحديده على أساس مراجعة وتحليل الأدب النظري الخاص بتحديد مفهوم الميزة التنافسية وعناصرها ومعاييرها وأبعادها بالجامعات كذلك استعراض أهم المعايير المحلية والدولية لتصنيف الجامعات مع عرض لواقع الجامعات الليبية ضمن هذه التصنيفات ومن تم بناء التصور المقترح لتحقيق القدرة التنافسية للجامعات ويتكون التصور المقترح من العناصر الآتية :

**أولاً المنطلقات والأسس:**

ينطلق هذا التصور من أن التنافسية بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي قد صارت واقعاً مفروضاً لا يمكن تجاهله، مما يستلزم على الجامعات بناء قدرات تنافسية ذاتية لكي تتمكن من الحصول على موقع متميز في عالم سريع التغير، ولعل من الوسائل الناجعة لبناء هذه الميزة التنافسية الاسترشاد بمعايير ومؤشرات التصنيفات الوطنية والدولية للجامعات والوفاء بمتطلباتها، لما تتيحه من تحليل لواقع البيئة سوء الداخلية أو الخارجية لهذه الجامعات والظروف التي تعيشها والسبل التي يمكن انتهاجها لتطويرها وتنميتها، لقد أصبحت ظاهرة التصنيفات الأكاديمية المحلية والدولية للجامعات في الآونة الأخيرة، إحدى وسائل التقويم لهذه المؤسسات والتي تهدف إلى خدمة أغر ض كثيرة، منها تلبية رغبات المهتمين وطلاب العلم بالحصول على معلومات دقيقة لمعرفة مكانة وتصنيف الجامعات، وتحفيز المنافسة فيما بينها، وتوفير بعض الأسس الواقعية لتخصيص ميزانيتها والمساعدة على التفريق بين المؤسسات والبرامج الأكاديمية والتخصصات المختلفة بالإضافة إلى المساهمة في التعرف على مكانة الجامعات في بلد معين على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي وكذلك المساهمة في استكمال العمل بمنظومة تقييم الجودة وحسن الأداء، بما يرقى بالمؤسسات إلى الاعتماد من قبل هيئات الاعتماد المحلية، ومع الجدل المحتدم حول جدوى هذه التصنيفات ومصداقيتها، فإنها صارت جزء من إطار المساءلة الوطنية وعمليات ضمان الجودة في أي دولة، وبالتالي أصبح تعاطي الجامعات الوطنية مع هذه المتغيرات (التنافسية، التصنيفات) ضرورة لا مفر منها.

**أهداف التصور:**

يسعى التصور المقترح إلى تحقيق وتعزيز القدرة التنافسية للجامعات الليبية باستخدام معايير التصنيفات المحلية والدولية للجامعات وفقاً للتالي:

1- محاولة الإسهام في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات الليبية من خلال التحليل والتعاطي مع معايير التصنيفات المحلية والدولية للجامعات.

2- مساعدة القيادات الأكاديمية والعلمية بالجامعات الليبية في أحداث المقاربة مع معايير التصنيفات المحلية والدولية ضمن سعيها لتحقيق متطلبات هذه التصنيفات ومؤشراتها .

3- مساعدة الجامعات الليبية من الاستفادة من التصنيفات المحلية والعالمية في تحديد آليات وسبل إصلاح وتطوير منظومة العمل بالجامعات الليبية.

4- تقديم برامج دراسية متميزة تسهم في تطوير المجتمع وتساهم في تأهيل الطلاب وتنمية قدراتهم المنهجية والفكرية والعلمية.

5- تسويق المنتجات الجامعية كبراءات الاختراع والبحوث العلمية محلياً ودولياً مما يساهم في تحسين الوضع التنافسي للجامعات الليبية .

6- تنشيط التبادل الثقافي والعلمي مع الجامعات المتميزة إقليمياً ودولياً وتعميق التبادل الفكري والمعرفي مما يزيد من حجم الاستفادة من خبرات وتجارب هذه الجامعات في بناء القدرات التنافسية.

**استراتيجيات تحقيق الميزة التنافسية للجامعات الليبية:**

هناك عدد من الاستراتيجيات التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الميزة التنافسية للجامعات الليبية ومنها ما يلي:

1- استراتيجية التكلفة الأقل: وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس تقديم الجامعة لخدماته (التعليم - البحث العلمي - خدمة المجتمع) لا تقل قيمتها ورصانتها عن الخدمات التي تقدمها الجامعات الأخرى ولكن بتكلفة أقل، وهذه يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوظيفها توظيفاً اقتصادياً.

2- استراتيجية التميز: ومن خلال هذه الاستراتيجية تقدم الجامعة خدمات (التعليم - البحث العلمي - خدمة المجتمع) من نفس نوعية الخدمات التي تقدمها الجامعات المنافسة ولكنها مميزة عنها بدرجة عالية وكفاءة وفاعلية، تعتمد على الجودة، الريادة التكنولوجية والابتكار، التسويق الأفضل.

3- استراتيجية التركيز: تعتمد الجامعات في بناء هذه الاستراتيجية على توجيه الخدمات الجامعية لتتلائم مع احتياجات محددة في السوق وفئة محددة من المستفيدين، ومعرفة الخصائص والمميزات والتفضيلات التي يرغبون فيه، لغرض تحقيقها مما يؤدي إلى جذبهم إلى الجامعة وتحقيق الميزة التنافسية لها.

4- استراتيجية المحيط الأزرق: تقوم هذه الاستراتيجية عل أساس بناء أسوق لم توجد من قبل والانسحاب من الأسواق القائمة التقليدية، التي تتميز بخدماتها ومنتجاتها المعروفة وازدحامها بالمنافسين، واللجوء إلى أسواق جديدة مما يسمح للجامعة بالاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة أمامها.

5- استراتيجية النمو والتوسع: تستخدم نقاط القوة الداخلية للجامعة للاستفادة من الفرص المتاحة في بيئتها الخارجية.

6- استراتيجية التطوير والتحسين: تسعى هذه الاستراتيجية إلى الحد من نقاط الضعف الداخلية للجامعة عن طريق استثمار الفرص المتاحة في بيئتها الخارجية .

7- استراتيجية الثبات والاستقرار: تستخدم هذه الاستراتيجية نقاط القوة الداخلية للجامعة لتجنب أو تقليل تأثير التحديات الخارجية.

8- استراتيجية الانكماش: وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تقليل نقاط الضعف الداخلية للجامعة وتجنب أو تقليل التحديات الخارجية.

**- آليات التصور المقترح:**

**1- آليات تميز وجودة التعليم والتعلم:**

**أ-** ضرورة تبني الجامعات الليبية للبعد الاستراتيجي في بناء تصورتها المستقبلية وذلك من خلال وضع خطط ورؤى استراتيجيات للجامعات خلال السنوات القادمة وأن تتميز هذه الخطط بالواقعية والمرونة وأن تكون ملزمة التنفيذ مع ضمان المشاركة من الجميع بتنفيذها، على أن تتضمن هذه الخطط البعد الدولي مع عدم إغفال معطيات ومتطلبات البيئة الداخلية.

**ب-** العمل على تطوير التشريعات والقوانين والتي تحد من أداء الجامعات وتعيق مسيرة التطوير والتحديث، وبما يضمن تحقيق الاستقلال الإداري والمالي والأكاديمي للجامعات الليبية.

**ج** – العمل على بناء الهيكل التنظيمي للجامعات وأقسامها وفروعها وبما يضمن وضوح خطوط السلطة والمسؤولية وأن يتيح وسائل الاتصال التنظيمي الفعال، على أن يوضع على موقع الجامعة الإلكتروني ويكون متاح للجميع.

**د-** ضرورة اعتماد أنظمة الحوكمة الرشيدة فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح والمساءلة والمشاركة واحترام القوانيين واللوائح ضمن برامج الجامعات الليبية، وإحلال معايير النزاهة والكفاءة في تقلد الوظائف على جميع مستويات الجامعة، ووضع الأنظمة والأسس الكفيلة والقادرة على متابعة الأداء المؤسسي لإدارات وأقسام الجامعة وتقييمه.

**هـ-** ضرورة تبني برامج الجودة الشاملة وتحقيقها بالجامعات الليبية وتحديد إطار زمنى يكون ملزم لجميع هذه الجامعات لتحقيق متطلبات الاعتماد البرامجي والاعتماد المؤسسي باعتبار أن الإيفاء بمعايير الاعتماد هو بداية طريق التميز.

**و-** إعادة النظر في أدوار الأستاذ الجامعي ومهامه ومحاولة تحقيق التوازن بين التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، مع زيادة الساعات المخصصة للبحث العلمي، والتقليل من الإدارية وعدم تكليفه بمهام ليست من صميم العملية الأكاديمية.

**ز-** قيام الجامعات بدورات تدريبية وتطويرية في مجال استخدام الوسائط التعليمية والتقنية في مجال التدريس وإعطاء حوافز للمشاركين وجعل الالتزام بأساليب التحديث والتجديد التربوي معياراً من معايير تقييم الأستاذ الجامعي.

**ح-** إنشاء مراكز علمية متخصصة داخل الجامعات تتولى إعداد وتنفيذ برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس وربطه بكل جديد في مجال التدريس والبحث وما يستجد من اتجاهات وأساليب جديدة في الجامعات العالمية.

**ط-** مراجعة برامج الجامعات والكليات ومناهجها وتحسينها وتطويرها وإعادة هيكلتها لتصبح أكثر تلبية لحاجات الطلاب واحتياجات المجتمع، ولتسهم في تنمية مهارات الطلاب وتنمية قدراتهم الإبداعية، مع تحديث المقررات الدراسية بصورة دورية (لا تزيد على خمس سنوات) لاستيعاب التطورات والاكتشافات العلمية على المستوى الدولي وبما يمكن الطلاب من اكتساب المعارف والمهارات المناسبة لاحتياجات سوق العمل المتجددة .

**ي-** إعادة النظر في سياسات القبول بالجامعات الليبية وتبني المعايير الدولية في قبول الطلاب مما يترتب عليه تحقيق معدلات الأداء المطلوب وفق نسب ومعايير الجودة، وفي مقدمته نسبة أستاذ / طالب، طالب/ عدد المعامل، طالب / مقاعد بالكليات وغيرها من المعايير الأخرى.

**2- آليات التميز في الإنتاج المعرفي والبحث العلمي:**

يهدف التصور المقترح من خلال هذا المحور إلى توجيه وتفعيل البحث العلمي وذلك لمواكبة التطور المعرفي الدولي، وتوفير الدعم اللازم من خلال الوقوف على متطلبات التطوير بما يكفل التميز البحثي ومخرجاته ويتم تحقيق ذلك من خلال تبني الآليات التالية:

**أ-** توجيه البحوث نحو التميز من خلال الاستجابة السريعة لأهم المستجدات والأحداث التي تفرضها الساحة العلمية مع التوجه نحو القضايا ذات الأولوية المجتمعية بما يسهم في تحسين مستوى الأداء وتميز الإنتاج المعرفي لهذه الجامعات.

**ب-** وضع معايير دقيقة وموضوعية لإجازة الأبحاث والرسائل والأطروحات العلمية تجنباً لانهيار القيمة العلمية والأكاديمية التي تمنحها الجامعات.

**ج-** إنشاء قاعدة بيانات للإنتاج العلمي وربطه بالجامعات الأخرى والمؤسسات والمراكز البحثية في ليبيا وخارجها، ومع القطاعات المستفيدة والمهتمة بنتائج هذه الأبحاث.

**د-** تشجيع أعضاء هيئة التدريس على نشر بحوثهم بدوريات علمية دولية أو دوريات محلية لها معامل تأثير مرتفع بالإضافية للنشر الإلكتروني، كذلك تشجيع الطلاب وخصوصاً طلاب الدراسات العليا على نشر رسائلهم وأطروحاتهم العلمية على المواقع الإلكترونية .

**هـ-** تشجيع الأساتذة على المشاركة في المؤتمرات العربية والدولية من اجل تبادل الخبرات في المجال العلمي والاستفادة من هذه التجمعات العلمية بين المتخصصين، مما سيفتح آفاق جديد ستنعكس إيجابياً على الأستاذ والطالب والجامعة ككل.

**و-** تدعيم التميز البحثي وتوسيع القدرة البحثية بالجامعات من خلال دعم الباحثين الجادين والمتميزين، إضافة لإعداد وتنفيذ برامج تكوين وتدريب مختلف الكفاءات العلمية عبر البحث العلمي لتحسين القدرة على الابتكار والإبداع والتعاطي مع المعارف الجديدة.

**ز-** عقد المزيد من الشراكات مع مراكز البحوث بهدف الاستفادة وتبادل الخبرات في مجال البحث العلمي، والمشاركة في إعداد مشروعات علمية مشتركة، وتشجيع تبادل الزيارات العلمية والأنشطة المشتركة لإثراء البحوث وتنوع المدارس العلمية وخلق روابط تعاون معهم لإثراء البحث العلمي.

**ح-** بناء قاعدة بيانات للإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين ولأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير بحيث تكون قاعدة البيانات هذه متاحة على شبكة الإنترنت مع ضرورة استكمال مشروعات المكتبات الجامعية الإلكترونية.

**ط-** الاتجاه الجاد نحو تسويق نتائج البحوث والدراسات العلمية واستثمار المعرفة في ميادين العلم المختلفة بما يحقق الاستفادة القصوى من تطبيق نتائج هذه البحوث، وإجراء عملية تنافسية (البحوث التنافسية) بين باحثي الجامعة بتوفير امتيازات للأبحاث في المجالات الجديدة والنادرة أو التي تحقق عائد اقتصادي مثمر على الجامعة.

**ي-** متابعة الجامعات لأعضاء هيأة التدريس عندها من حيث ضرورة أن يكون قد أنجز بحوثا خلال العام الجامعي، فنحن نعلم بان الجامعات معامل لإنتاج الفكر والمعرفة الأرقى في المجتمع ولا تكفي المحاضرة من اجل تطوير الأستاذ والمؤسسة الجامعية أو الطالب الجامعي، بل ضرورة وضع قانون - وهو يطبق في بعض الجامعات العربية - كأن يطالب كل أستاذ

**3- آليات تميز الموقع الإلكتروني:**

أ- خلق المحتوى :من خلال:

- تشجيع ودعم أعضاء المؤسسة (أساتذة وباحثين وطلاب الدراسات العليا) لإنتاج المحتوى الداعم لحضور كبير وواسع على شبكة الإنترنت.

- تكليف إدارة مستقلة مسؤولية تصميم قواعد بيانات ومعلومات خاصة بالجامعة.

- تكليف المكتبات ومراكز التوثيق مسؤولية أرشفة وتضمين المراجع العلمية وتخزين رسائل الدكتوراه والماجستير، والتقارير وغيرها.

- قيام أعضاء المؤسسة بإثراء مواقعهم الخاصة ضمن نطاق الجامعة عن طريق الأرشفة الذاتية.

ب - تحويل المحتوى: من خلال تحويل الموارد التي لا تتوفر في شكل إلكتروني إلى الشكل الإلكتروني، فمعظم الجامعات لديها سجل كبير من الأنشطة والتقارير والصور، التي يمكن تحويلها إلى الشكل الإلكتروني ونشرها في شبكة الإنترنت.

ج - الربط: من خلال قياس وترتيب الروابط الخارجية التي تستخدم في تقييم جودة موقع الجامعة، وبالتالي ربط الاتصال بمثل هذه الروابط و الصفحات.

د – اللغة (الإنجليزية خاصة): باعتبار أن أكثر من نصف مستخدمي الإنترنت يتعاملون باللغة الإنجليزية أساساً، فيجب ترجمة كل صفحات الويب إلى اللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى اللغة العربية.

هـ - استخدام تنسيقات النص الغنية: حيث يكون من الأفضل في كثير من الأحيان استخدام تنسيقات النص الغنية مثل : pdf, doc، ppt... لأنها تسمح بتوزيع أفضل للوثائق على الموقع.

و - تصميم الموقع بما يتوافق مع محركات البحث المختلفة : من خلال تجنب .

- قوائم الإبحار و التصفح القائمة على فلاش، جافا أو جافا سكريبت، والتي يمكن أن تمنع الوصول إلى محتويات الموقع.

- الأدلة المرتبطة بطرق معقدة.

- قواعد البيانات والصفحات الديناميكية التي تكون غير مرئية لبعض محركات البحث.

**ز** - شعبية الموقع وإحصائياته **:** يجب على هذه الأداة توفير خيارات إظهار صفحات الويب للموقع والمصطلحات والعبارات المستخدمة لزيارة هذه الصفحات، وإحصاء عدد الزيارات وأصلها وطريقة الوصول إلى الموقع، من خلال تحليل الجداول والرسوم البيانية التي توضح البيانات الجغرافية والديمغرافية .

**ح -أرشفة الصفحات القديمة :** يجب الاحتفاظ بنسخة من الوثائق القديمة أو من مرحلة ما في الموقع، حتى يتم الرجوع إليها وقت الحاجة . ففي بعض الحالات يتم فقدان معلومات مهمة عند القيام بتحديث الموقع، وكما هو معلوم ليس من السهل استعادة الصفحات المفقودة.

**ي - معايير لإثراء الموقع:** من خلال استخدام العناوين والكلمات المعبرة والبيانات الوصفية التي تزيد من وضوح صفحات الموقع، فهناك بعض المعايير مثل معايير Dublin Core والتي يمكن استخدامها لإضافة معلومات عن المؤلف، والكلمات الرئيسية وغيرها من البيانات.

**4- آليات تميز خدمة المجتمع:**

لم تعد الجامعة وحدة أو قطاع منفصل عن مجتمعها المحيط بها، ولم تعد مسؤوليتها اليوم تقتصر على تخريج الكوادر البشرية المدربة أو على نشر البحوث والدراسات وإنما تمتد إلى المساهمة في خدمة مجتمعاتها وتنميتها وابتكار الحلول لمعالجه قضاياه ومشاكله، بل والتنافس مع غيرها من المؤسسات في اكتساب تأييد وتقدير أفراد المجتمع، ومن أهم آليات تميز وظيفة خدمة المجتمع بالجامعة:

**أ-** تفعيل دور الجامعة في مجال العمل التطوعي والتشجيع على التفاعل الإنساني والفكري لخدمة المجتمع من خلال تيسير إجراءات العمل التطوعي والحد من معوقات تنفيذه من خلال وجود برامج جامعية لتأصيل ثقافة العمل التطوعي والتعريف بمجالاته.

**ب-** الانفتاح على المجتمع المحلي وقطاعات العمل- لتمكين الجامعات الليبية من الاستجابة لحاجات سوق العمل الوطنية في أبعادها الكمية والنوعية والسعي لإشراك قطاعات الصناعة والإنتاج في المجتمع في معرفة محتوى المناهج الجامعية لأخذ آرائهم في مدى توفير تلك المناهج لمبادئ، وأسس القابلية للتوظيف خرجي الجامعة فيما بعد.

**ج-** التوسع في عدد اللقاءات والاجتماعات والاتفاقيات المنفذة مع المسئولين المحليين ومؤسسات المجتمع المحلي وتنوعها وإنشاء إدارة بكل جامعة خاصة بتنمية العلاقة مع المجتمع المحلي ومحاولة التعاطي والاستجابة لمتطلبات هذه المجتمع والمساهمة الجادة في حل مشكلاته.

**د-** الإسهام في تقديم الاستشارات الفنية والمتخصصة للمؤسسات العامة والخاصة من خلال الأبحاث والرسائل العلمية.

**5- آليات البعد الدولي:**

**أ-** بناء خطط استراتيجية على مستوى الجامعات ذات رؤية دولية تتضمن إضفاء البعد الدولي على رسالة وأهداف الجامعة وكلياتها وبرامجها الأكاديمية.

**ب-** تضمين استراتيجيات الجامعات آليات استقطاب الأسماء العالمية من أعضاء هيئة تدريس وباحثين بما يحقق تقدم لهذه الجامعات إضافة لفتح المجال إمام الطلاب الدوليين للالتحاق بجامعتنا المحلية بما يخلق بيئة أكاديمية ذات تنوع وتعددية ثقافية.

**ج-** ضرورة دعم الجامعات في عقد الاتفاقيات الدولية مع الجامعات الأخرى ولاسيما ذات السمعة العلمية والأكاديمية والعمل على تفعيل هذه الاتفاقيات بما يعود على الجامعات الليبية بالتطور والتقدم.

**- الخاتمة:**

في الختام نجد أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي اليوم بالمفهوم المعاصر للجامعة هي مقياس تقدم أي مجتمع من المجتمعات باعتبارها مراكز أكاديمية منتجة وناقلة ومجددة للمعرفة، وحاضنة للتقنية تستثمر إمكاناتها المتاحة خدمة للمجتمع وتلبية لمتطّلباته، وبالتالي لم يعد مقبولاً في الوقت المعاصر في كثير من الأوساط السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الأكاديمية أن تمارس مؤسسات التعليم العالي وظائفها المتمثلة في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع المحلي بأسلوب تقليدي جامد لا يستجيب لمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية ومعطياتها وفي مقدمتها التنافسية والتميز باعتبارها أدوات التعاطي والتفاعل مع هذه المتغيرات والمعطيات.

أن الجامعات الراغبة في تحقيق التميز وتعزيز البقاء في بيئة تنافسية، يتحتم عليها أن تبني مداخل تطويرية تمكنها من الاستثمار الأمثل لمواردها البشرية والمادية خاصة وأن البقاء والنمو لأي مؤسسة مرهون بقدرتها على التميز، وهو ما تكشف عنه التصنيفات المحلية العالمية للجامعات، حيث توفر بيانات مفيدة، من شأنها تمكين المؤسسات من السير قدماً إلى الأمام والتخطيط لتغيرات تضمن تحسناً حقيقياً ومستداماً في النوعية، وهذا يتوافق مع أهداف هذه الدراسة ومراميها، والتي ترى أن التصنيفات العالمية للجامعات معايير دولية تحفز مؤسسات التعليم العالي على تطوير أدائها والنهوض بمستوى برامجها .

**- التوصيات:**

كما هو معلوم فإن لكل دراسة تحدياتها ومضامينها التي تنتج عنها ففي الوقت الذي تصنف فيه هذه الورقة على أنها من الدراسات النظرية الوصفية، إلا أنه قد يكون من المفيد، استخدام المدخل التطبيقي بإجراء دراسات ميدانية للتعاطي مع موضوع الدراسة وتأسيساً على ما تقدم، يمكن القول بأن توصيات هذه الدراسة تتضمن الآتي:

1- تبنى التصنيف المحلي للجامعات الليبية والتعاطي مع معاييره ومؤشراته واعتباره نقطة الانطلاق نحو تحقيق الاستجابة لمعايير التصنيفات العالمية مع ضرورة خضوع هذا التصنيف للتقييم المستمر لتفادي أي نقاط خلل أو قصور عند تنفيذه، وبما يسهم في بناء الميزات التنافسية للجامعات الليبية.

2- على الجامعات الليبية الاستفادة من هذه التصنيفات ومعاييرها الأساسية، كأحد أساليب القياس والتعرف على مستوى جودة أداء الجامعات الليبية، وبناء للميزة التنافسية، أو التي في حاجة إلى مزيد من التطوير في ضوء رسالتها وأهدافها وأولوياتها الأساسية .

3- تحسين أوضاع التعليم الجامعي وتطويره، من خلال زيادة الميزانيات والمخصصات، والتوسع في البني التحتية للتعليم الجامعي.

4- العمل على دعم الإنتاج العلمي والفكري في الجامعات الليبية والتعريف به، وبما يسهم في حضوره على المستوى الدولي.

5- العمل على تعزيز دور الجامعات الليبية في خدمة المجتمع على المستويين المحلي والدولي من خلال تبني القضايا ذات الاهتمام المشترك.

6- زيادة درجة التعاون والتنسيق بين الجامعات المحلية و العربية والدولية والاستفادة من تجاربها في التعاطي مع التصنيفات المختلفة وكيفية بناءها للقدرات التنافسية.

7- استحداث جائزة محلية تمنح للباحث الأكثر حضوراً علمياً على شبكة الإنترنت وتشجيع الإبداع والابتكار من خلال وضع نظام للحوافز يشجع على السعي إلى تطوير قدراتهم المعرفية والبحثية.

**- المراجع:**


- إبراهيم، محمد (2009) المشروعات التنافسية في الجامعات المصرية بين الواقع والمأمول، المؤتمر الدولي الثاني لتطوير التعليم العالي (اتجاهات معاصرة في تطوير الأداء الأكاديمي) جامعة المنصورة، مصر.
- البزري، عمر (2018) سياسات العلوم والثقافة والابتكار العربية، التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، لبنان .
- بن غلبون، فاطمة علي (2013) تأثير إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي .
- توزان، فاطمة، وزايري بلقاسم (2017) الإبعاد الاستراتيجية لتطوير أداء الجامعات لخلق الميزة التنافسية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر العدد 16.
- جابر، منار محمد، وخيرت، نجلاء محمد (2017) إدارة الأقطاب كمدخل للقدرة التنافسية للجامعات المصرية (تصور مقترح) مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، العدد 16.
- الخوالدة، محمد فلاح علي (2018) قواعد إدارية مقترحة لتفعيل مؤشرات الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي، مجلة دراسات العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، المجلد 45 .
- راضي، ميرفت (2012) تصور مقترح لتدعيم الميزة التنافسية في الجامعات الفلسطينية، بحث مقدم إلى مؤتمر التنافسية الإقليمية للمؤسسات العربية، جامعة القاهرة، مصر.
- سرير، نصر إدريس، والالطيوش، عبد الحميد (2018) تطوير مؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا وفقاً لاتجاهات التدويل، مؤتمر تطوير التعليم العالي التقني والجامعي في ليبيا الواقع وآفاق التطوير، الهيئة الوطنية للتعليم التقني، بنغازي 06/30 - 07/01 2018 .
- السلمي، علي (2001) إدارة الموارد الاستراتيجية، دار غريب، القاهرة ، مصر.

- شلبي، أماني عبدالعظيم (2018) متطلبات تحقيق الميزة التنافسية لجامعة المنصورة، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر.
- صائغ ، عبدالرحمن أحمد (2011) التصنيفات الدولية للجامعات - تجربة الجامعات السعودية، المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد 5.
- الصالح، عثمان (2012) بناء الميزة التنافسية في الجامعات السعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية.
- عامر، هناء فوزي محمد (2016) دور إدارة المعرفة في تعزيز الميزة التنافسية في الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
- عبد الغفور، صالح عبدالحكيم (2015) متطلبات إدارة المعرفة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في جامعات قطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، فلسطين.
- عبد المهدي، محمد عشري (2006) "مناهج ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات العربية في ظل المناهج الاقتصادية والتصنيفات الدولية"، مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المصرية والعربية في إطار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية، جامعة حلوان، 7 -9 مايو.
- الفقهاء، سهام عبدالقادر (2012) تبني استراتيجيات التعليم والتعلم ودورها في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لمؤسسات التعليم العالي (جامعة النجاح) المؤتمر العربي الأول (استراتيجيات التعليم العالي وتخطيط الموارد البشرية) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الجامعة الهاشمية، عمان، الأردن .
- القطب، محي الدين (2012) الخيار الاستراتيجي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن .
- محمد علي، عالية جواد (2014) جودة المخرجات التعليمية وانعكاسها في تحقيق الميزة التنافسية ، مجلة دنانير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية ، العدد 8 .
- محمود، خالد صلاح حنفي (2015) التصنيفات الجامعية العالمية للجامعات وإمكانية إفادة الجامعات العربية منها، المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الشارقة، الإمارات 3- 5 مارس.
- مزياني، نورالدين، وبلاسكة، صالح (2012) دور التخطيط الفعال للموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية، الملتقى الوطني الثاني حول تسيير الموارد البشرية، جامعة بسكرة، الجزائر.
- مصطفى، أميمة حلمي، وآخرون (2019) تصور مقترح لتحقيق الميزة التنافسية بجامعة طنطا في ضوء مدخل التخطيط الاستراتيجي، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، المجلد 73، العدد الأول .
- ميمون، الطاهر (2015) استراتيجية الجامعات الجزائرية في تحسين ترتيبها ضمن تصنيف ويبومتركس، المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الشارقة، الإمارات 3- 5 مارس .
- نبيل، مرسي (1998) الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية، مصر.
- النجدي، رندة الشيخ، والعوضي، رأفت محمد (2013) "واقع توافر معايير التنافسية العالمية في برامج الدراسات العليا بجامعات محافظات غزة من وجهة نظر الخريجين" ، مؤتمر

الدراسات العليا بين الواقع وآفاق الإصلاح والتطوير، غزة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية ، في الفترة من 29 -30 إبريل.

- ويح ، محمد عبدالرزاق (2013) "متطلبات تطوير رأس المال الفكري لتحقيق الميزة التنافسية للجامعات : دراسة ميدانية على جامعة بنها " مجلة كلية التربية ، جامعة بنها ، مجلد 24 ، العدد 95 .
- تقرير عن الجودة وضمانها في الجامعات الليبية الحكومية (الواقع والطموحات) الجمعية الليبية للتميز وجودة التعليم، طرابلس، ليبيا 2018.
- دليل تصنيف الجامعات الليبية 2020، المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، طرابلس، ليبيا.
- تحليل تقرير التنافسية 2016، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- تصنيف شنغهاي الصيني، على الموقع الإلكتروني: www.shanghairanking.com
- تصنيف التايمز البريطاني، على كيو إس العالمي: الموقع الإلكتروني: www.timeshighereducation.co.uk.
- تصنيف ويبومتركس الإسباني ، على الموقع الإلكتروني : www.webometrics.info .
- اتحاد الجامعات العربية، مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية، على الموقع الإلكتروني : http://www.aaru.edu.jo